المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلا

مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثاني والعشرون
محرم ١٤٣٣هـ

- **أصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب في اللغة العربية**
  تحليل نحوي صوتي
  د. عبد الله بن محمد بن مهدي الأنصاري
- **من مظاهر التوافق اللفظي والاختلاف الدلالي في الأبنية الصرفية**
  د. مبروك بن حمود الشايع
- **الجاحظ وفلسفة المعنى**
  د.أحمد بن الطيب الودرني
- **شعر بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم حتى نهاية القرن الثاني الهجري- دراسته وجمع ما لم يجمع منه وتوثيقه**
  د. أحمد بن محمد بن إبراهيم اليحيى
- **المكان في نماذج من الرواية الفلسطينية**
  قراءة في القرية والمدينة والمخيم
  د. محمد خليل الخلايلة

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

أصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب في اللغة العربية
تحليل نحوي صوتي

د. عبد الله بن محمد بن مهدي الأنصاري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أصل تسمية الحركات وألقاب الإعراب في اللغة العربية: تحليل نحوي صوتي

د. عبد الله بن محمد بن مهدي الأنصاري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

الحركات شطر اللغة، لأن اللغة تتكون من الحروف الصوامت، ومن الحركات، ولا يمكن تكوين كلمة بدون هذه الحركات، فهي مع قلة عددها تعادل جميع الحروف الهجائية من جهة أهميتها في اللغة، ولهذه الأهمية دارت دراسات كثيرة حول الحركات، وتسمية الحركات العربية: فتحة وضمة وكسرة، ونصبة ورفعةً وجرةً، وتسمية السكون سكونا وجزما ووقفا، كل ذلك جاء بعد الابتداء في تدوين العلوم العربية وغيرها، وقد جاءت هذه الدراسة للنظر في معرفة الأصل المعتمد في تسمية كل حركة بما سُميت به، ومناسبة تلك التسمية للنطق المسموع، ومعرفة السبب في تسمية كل حركة باسمين: اسمٍ أُطلقَ على ما جاءت فيه لازمة من المبنيات، واسمٍ مُطلقٍ على ما جاءت فيه طارئةً، وعلاقة ذلك بالحقيقة الصوتية المسموعة، والدلالة المعجمية لكل لفظة، واستجلاء موقف الدراسات الحديثة من ذلك، والنتائج التي يجنيها الدرس النحوي من كل ذلك في المجال التركيبي، ومجالات الصوتيات الوظيفية، والمجال التعليمي.

مقدمة:

تتكون كل لغة من لغات العالم الإنساني من أنظمة صوتية، ولكل صوت حيزه الذي يحدده من الجهاز النطقي، وملامحه وصفاته التي تميزه وتكيفه، وحدوده وامتداداته التي يقع في إطارها. ويكون بيان الإنسان بحسب تميز لفظه بصوته، وتتكون لغته من نظامه الذي تخضع له تلك الأصوات، حين تتكون منها المقاطع. ثم تتكون الكلمات من المقاطع الصوتية، وتأتي كل كلمة على بناء خاص، له صيغة ووزن صوتي يحدده، على وفق الدلالة المعجمية، ثم تتركب الجمل من الكلمات، على حسب المعاني الذهنية المرادة للمتكلم، ومن الجمل تتكون العبارات والفقرات التي يعد كل منها قطعة كلامية مستقلة.

إن هذا الترتيب المنطقي لمراحل تكَوُّن الكلام البشري يدل دلالة واضحة على أن اللبنة الأولى منه هي الأصوات المجردة. ومن هنا جاءت أهمية تتبع المكونات الصوتية لمفردات اللغة، لمعرفة مكوناتها وطبائعها ومنطلقاتها، فيسهل تقنينها وضبطها، وتنظيمها وتشكيلها على وفق خصائصها المستمدة من طبيعتها المجردة، تلك الطبيعة الخالصة التي يظهرها الجهاز الصوتي لدى الناطقين بها، من غير أيّ تكلف ولا تعثر.

من هنا جاء الإحساس بالحاجة إلى معرفة كل شيء ممكن عن كل صنف من صنوف الصوت اللغوي، لاستجلاء حقائقه، وتوظيفه وَفق طبيعته الصوتية، ومن فروع هذه المعرفة استكشاف ما يتعلق بالأصوات الحركية في اللغة، من زاوية نشأتها وتسميتها، وعلاقة ذلك باستعمالها في الجانب التطبيقي، وكانت الفكرة الداعية إلى الوقوف على الأصول الصوتية التي اعتمدها واضعو النحو العربي في تلقيب علامات الضبط الحركية، وألقاب الإعراب، لأجل محاولة الوصول إلى مفهوم هذه العلامات والمصطلحات لدى أهلها الأوائل، ولمعرفة الصلة بين أسمائها ودلالاتها، وتبيانِ موقف الدراسات الحديثة وما توصلتُ إليه في هذا الشأن، لصلة ذلك بقِيَم هذه الحركات الدلالية في اللغة العربية، وتعليل ما لها من أحكام كثيرة دارت عليها رحى الدراسات النحوية منذ نشأته، كأحكام الإعلال والإبدال، والاستثقال والاستخفاف، والحذف، والإتباع، والتناسب، والإطلاق، والاستغناء، والإدغام والقلب، والكثرة، والقلة، والشذوذ، وأنواع

الأعاريب.....إلخ. فمن يتأمل هذه الأحكام يجد أن أكثرها راجع إلى طبيعة التصويت بالحركات، وما تتكلفه أعضاء النطق من معالجة بيانها وإخراجها وفصل بعضها عن بعضٍ، فهل لذلك صلة بتسميتها: فتحة وضمة وكسرة؟

ولن أستطرد في دراسة هذا الموضوع دراسة شاملة لمتعلَّقاته السابقة وغيرها من مباحث النحو العربي، بمفهومه الشامل للأصوات والصرف والتركيب والدلالة، بل سأكتفي بالتنقيب عن الأسس التأصيلية لتسمية هذه الحركات بما سُمِّيَتْ به، والتفسيرات المُقَدَّمة من علماء النحو العربي لمناسبة تلك الأسماء لمسَمَّياتها، ثم تحليلها في إطار هذا المفهوم؛ للإجابة عن أسئلة لا تزال تراود دارسي اللغة العربية على العموم، والمهتمين بالدراسات النحوية (التركيبية) على الخصوص، وهذه الأسئلة أهمها ما يلي:

١. لماذا سميت الضمة ضمةً؟ والفتحة فتحةً؟ والكسرة كسرةً؟ والسكون سكونًا؟ ....إلخ.

٢. إذا كانت هذه الأسماء أوصافا صوتية، أو أوصافا لأوضاع أعضاء النطق، فما الموصوف بها على الحقيقة؟ أهو اللسان؟ أم الشفتان؟ أم الصوت المسموع؟ أو غير ذلك؟ وكيف يكون ذلك؟ وفي أي مرحلة من مراحل التصويت يتصف العضو بصوت من هذه الأصوات؟ وهل يمكن قياس ذلك أو رسم حدوده ؟

٣. هل جاءت تسمية هذه الحركات بهذه الألقاب وَفقًا لمعان معجمية مَرعيّة؟

٤. وما علاقة ألفاظ هذه الألقاب الإعرابية بالحركات الأصول من جهة المعنى المعجمي؟

٥. هل لهذه الألقاب الصوتية علاقة بالوظائف النحوية لهذه الحركات في التركيب؟

٦. هل ثمة رَفعٌ حسيٌ في الصوت أو في العضو عند النطق بالضم؟ وهل ثمة شيءٌ ينتصب حقيقة عند الفتح؟ وشيء ينجر أو ينخفض عند الكسر؟

٧. كيف يصح وصف الصوت بأنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم؟ أهي أوصاف لنوع الصوت حجمًا وحِدَّةً أم لاتجاهه بحسب وضع العضو وإشارته؟

٨. وما السبب في التفريق بين إطلاقها على المبينات وإطلاقها على المعربات؟ وما حقيقة الفرق بين حركة المعرب وحركة المبني؟ ولا سيما إذا كانتا من جنس واحد.

٩. قد وردت إجابات موجزة عن علماء العربية عن بعض هذه الأسئلة، فما موقف الدراسات اللسانية الحديثة من تلك الإجابات، من جهة الموافقة وعدمها؟

هذه من أهم الأسئلة التي سيحاول هذا البحث الإجابة عنها، وتَفَحُّصَ ما لها من نصيب في الواقع اللغوي، وما جاء فيها عند رُوّاد النحو العربي عبر قرونه السالفة، مقتصرا على ما يؤصِّل للمسألة ويكشف عن ملابساتها بإيجاز، مستعينا بالمنهجين التاريخي والوصفي في الشرح والتحليل، وبما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة في الموضوع، ولا سيما حقل الصوتيات منها؛ لما لهذه المسألة من صلة وثيقة به.

ويؤمَّل أن ينتج عن دراسة هذا الموضوع على وجه الدقة في مجال الوصف الصوتي، والدلالة اللغوية، والنظر إلى الواقع الاستعمالي، نتائج عدة في مجال الدراسات اللغوية والصوتية، يُتوقَّع أن يكون أهمها ما يلي:

١. تحديد الأثر الدلالي لهذه الأصوات على وجه الدقة بما يزيد على ما وقف عليه الأوائل.

٢. الإسهام في طُرق تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

٣. التأصيل اللفظي لتعليم الهجاء والضبط والتشكيل للمبتدئين[1].

٤. بيان أسباب ما شاع في النحو العربي من إطلاق هذه الألقاب في كثير من الأحيان على الأحكام الإعرابية لا على الأصوات الموصوفة بها، كقولنا في نحو: "القاضِي أخِي" و"الفتى ساعٍ": كل كلمة من هذه الكلمات مرفوعة! مع أنه لا رفعَ في

---

١) ومن التجارب التي مرت عليّ في هذا الصدد أني طلبت من عدد من طلاب الجامعة أن يلحقوا ضمائر الرفع مع نون التوكيد بمجموعة من الأفعال ثم ينطقوها ويكتبوها مع ضبط كل كلمة بالحركات، فوجدت أن أكثر الطلبة يحسنون نطق هذه الكلمات بعد إلحاق الضمائر ونون التوكيد بها، ولكنهم لا يعرفون من الضبط بالحركات شيئا، وبعضهم يغلط في النطق والضبط معا، وقليل منهم من يحسن الضبط بالحركات، بنسبة لا تتجاوز خمسة في المائة! فتبين أنهم يكتبون خلاف ما ينطقون، وينطقون خلاف ما يكتبون، ويكتبون ما لا يمكن أن ينسب إلى اللغة، وكل ذلك بسبب عدم الاهتمام بالحركات.

الحقيقة اللفظية في أي كلمة من هاتين الجملتين. فما سبب عدم مطابقة الوصف للفظ؟

٥. تقديم وصف واقعي سهلٍ بأسلوب عصري يدعم الدراسات القديمة بما يوافق ما توصلتُ إليه من نتائج صحيحة في التحليل الصوتي واللغوي .

* * *

الوصف العام للحركات اللغوية وإنتاجها

الحركات اللغوية وحدات صوتية منطوقة تصحبُ الحروف الصوامت، وتُدرَك بحاسة السمع، كسائر الأصوات، وتتخذ أعضاء النطق وضعا خاصا مع كل حركة، وتحدث عن طريق مرور الهواء المنبعث من الرئتين بالوترين الصوتيين فتحصل نغمة حنجرية، وللسان أوضاع مختلفة في أثناء النطق بها، وتتشكل معه منطقة التجويف الفموي بطُرق تتميز بها كل حركة عن غيرها، من غير أن يعترض على الهواء المنبعث من الرئتين شيء آخر[1].

وعرّفها الإمام الرازي (٦٠٤هـ) تعريفا عاما فقال: "الحركة صوت مخصوص، يوجد عقيب اللفظ بالحرف"[2]. ويكاد وصف المحدثين للحركة يطبق على أنها" صوت مجهور يحدث في أثناء النطق به أن يمر الهواء حرا طليقا خلال الحلق والفم، دون أن يقف في طريقه أي عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا "[3]، وأنها صوت مفرد غير مركب، ينتج بحد أقصى من الاستمرار والإسماع، وبحد أدنى من التوتر والاحتكاك الذي يحصل في الحروف.[4]

ولما كانت حروف الهجاء سواكن في الأصل، لكونهن أصواتاً مجردةً قابلة للتكييف والتحريك، جيء بهذه الحركات ليتمكن من النطق بالحروف وبناء الكلم منهن [5]، لأن الحرف الساكن لا يجري فيه الصوت، فإذا حُرّك انبعث الصوت في الحركة، ثم انتهى إلى الحرف[6].

---

١) انظر : دراسة السمع والكلام، لسعد مصلوح ١٩٣-٢٠٤.

٢) التفسير الكبير ١/٤٧.

٣) علم الأصوات لكمال بشر ١٥١، الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى ١٤٣، المدخل إلى علم اللغة لرمضان عبد التواب ٩١، دراسات في علم اللغة لصلاح الدين صالح ١١٤-١١٥، مقدمة لدراسة اللغة لحلمي صالح ٢٢١، علم اللغة للسعران ١٤٨.

٤) انظر : أسس علم اللغة لماريوباي ٧٨-٨١ وما سبق في(٣).

٥) انظر : سيبويه ٤/٢٤١-٢٤٢، واللغة العربية معناها ومبناها ٧٠-٧١.

٦) الخصائص ٣/١٣٠، وسر الصناعة ١/٦-٧، ١٧-٢٧.

ومن يتأمل أوصافها في أثناء إنتاجها يدركْ بسهولة سبب تسميتها بـ(الحركة) لانطلاق أعضاء النطق بها متحركة بيسر وسهولة، مع استحالة النطق بأي حرف ساكن دون أن يكون مدفوعا بصوت الحركة قبله أو بعده، فعند حدوثها يحصل للخلاء الفموي تجويف وانفتاح عام، بحيث لا يعترضه مؤثر يحده بقوة بالقياس إلى ما يحصل عند حدوث السكون، مع وجود شيء من الانقباض، ولا يعني ذلك عدم تحدد نوع الحركة بسبب الوضع المعين للشفتين واللسان، فقد يرتفع اللسان من مقدمه أو وسطه أو جزئه الخلفي بحسب جنس الحركة، وكذلك تكون الشفتان مضمومتين قليلاً أو كثيراً بشكل مستطيل أو مستدير، فيجري التصويت بها مستجيبا لجريان الصوت في مروره بهذه الأعضاء على هذه الكيفيات[1].

هذا من جهة إنتاجها، وصفات أعضاء النطق معها، أما من جهة وجودها فهي تأتي تابعة للحروف الصوامت، لأن هذه الحروف موصوفة بالسكون، وعدم إمكان النطق بها خالية من التحريك، ومن ثَمَّ روى سيبويه عن الخليل أنه قال: "الفتحة والكسرة و الضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء و الضمة من الواو، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك "[2].

يريد أن هذه الحركات تزاد على الحروف الصوامت التي منها بُني الكلام، فإن الحرف المجرد من الحركة هو البناء الساكن(الصامت) فإذا حُرّك كانت تلك الحركة زيادة عليه، أعني زائدةً على المبنى المنطوق الأول، وهو الحرف الصامت، ولم تجعل الحركة أصلا .كشأن الساكن .لأنها لا تستقل عنه في الوجود، أما الساكن فيمكن وجوده بدون حركة، ومن ثم اعتبرت زائدة عليه، يُجاء بها عند إرادة التركيب، ثم ذكر أن هذه الحركات مشتقات من الحروف المجانسة لهن في المخرج، مستدلا بذلك على زيادتهن، مع أصالة أصولهن التي هي حروف المدّ[3]. واستدل أبو على الفارسيّ لما ذكره

---

١) انظر : أسس علم اللغة لماريوباي ٧٩، والتشكيل الصوتي للعاني ٣٨-٤٦

٢) سيبويه ٤/ ٢٤١-٢٤٢.

٣) انظر كلام السيرافي في هامش سيبويه ٤/ ٢٤٢.

الخليل وسيبويه، من زيادة الحركات على الحروف المحركة بها، بسقوطها من حروف المصدر عند الانتقال من البنية العميقة إلى البُنى السطحية المتفرعة عنها، فقال: " الدليل على أن هذه الحركات ليست من أصول أنفس الكلم أنك تشتق من المصدر أبنية مختلفة، فتسقط الحركات التي كانت في المصدر، ولا تسقط الحروف التي هي غير الحركات ....فلو كانت الحركات أصولا لم تسقط كما لم تسقط أنفس الحروف ولم تتغير "[1].

ولقد أطال ابن جني في الاستدلال لكون الحركة بعد الحرف، وذكر ما يفيد أن لها نوع استقلال عنه، وإن كانت مع ذلك لا توجد إلا معه، ولا تتصور بدونه.[2] وجاءت الدراسات الحديثة مؤكدة لهذا[3]بعد ملاحظة حركات أعضاء النطق عن طريق الأجهزة الآلية الحديثة[4]. وتكاد تجمع على أن الحركات وحدات صوتية صاعدة تتلو الحروف ولا تسبقها، وأن هذا هو سر وجودها في أواسط الكلمات وأواخرها[5].

وإن الواقع النطقي لأي حركة في أثناء الكلام لَيفرض الإقرار بكونها صوتا تابعاً لصوت الحرف من جهة وجوده معه، فهذه حقيقة ملحوظة صوتياً، كما أن سبر الواقع النطقي لأصوات اللغة يكشف أنه لا يمكن أن يبدأ النطق إلا بصامت[6]، ويدل عليه أن كل حركة أريد النطق بها منفردة تعذر نطقها إلا بصوت الهمزة قبل الحركة[7]، لأن الهمز هو آخر مخارج الحروف الصوامت في أقصى الحلق، وليس بعده مما يلي الصدر مخرج [8].

---

١) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ٤ / ٢٥، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ الرياض.

٢) انظر : الخصائص ٢/ ٣٢١ و سر الصناعة ١/ ٢٨ و الهمع ١/ ٦٢

٣) انظر : التواصل اللساني ٦ / ٤٤ (نقلا عن "دي سوسير"). و المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٥-٣٦ .

٤) انظر : Mansour Alghamdi :Analysis, Synthesis and Perception of Voicing in Arabic. P:١٤٤-١٤٥. Al-toubah bookshop. jareer St.-Riyadh .

٥) التشكيل الصوتي للعاني ١١٥،١١٦،١٣١.

٦) انظر : دراسة السمع والكلام، لسعد مصلوح ٢١٤.

٧) التشكيل الصوتي للعاني ٣٨ . وتهذيب اللغة ١/ ٥١.

٨) المنح الفكرية ٢٣ .

وإذا أريد تحديد مخرج الحرف بدقة واعتبار صداه الصوتي المعين. فلا بد من الإتيان به ساكنا لا متحركا، لأن الحركة . كما ذكر ابن جني . تُقلق الحرف عن موضعه ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الصوت الذي هي بعضه، ثم تُدخَل عليه همزة الوصل مكسورة . أو مضمومة . من قَبْلِه، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به نحو : اِكْ . اِقْ . اِجْ . وهكذا في سائر الحروف .....فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يقتطع الصوت عن امتداده واستطالته، استمر الصوت ممتدا حتى ينفد، فيفضي إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها إذ لم يجد منقطعا فيما فوقها[1].

هذه هي أوصاف الحركات العربية على وجه العموم، ولقد درج العرب على كتابة كلامهم غير مضبوط بالحركات، ثقةً بما طُبعوا عليه من سليقة تمكنهم من النطق بهذه الحركات مع حروفها الصوامت من غير خطإ فيها، ولم يميزوا حركات الضبط برموز تُكتب مع الحروف الهجائية التي يكتبون بها، وساد هذا الوضع إبان عصور ما قبل تدوين علوم اللغة العربية، في الفترة الممتدة من بداية العصر الجاهلي إلى أوائل القرن الثاني من الهجرة النبوية، فلما اضطروا إلى تدوين لغتهم وصيانتها من عوامل اللحن والضعف والتأثر بغيرها، وخافوا على تراثهم الديني والثقافي بدؤوا في ملاحظة أصواتها المؤثرة في ضبطها وتقنينها وصيانتها، فتوصلوا إلى إيجاد رموز لهذه الحركات[2]، ثم سمَّوْا كل حركة باسم خاص، على ما سيأتي تفصيله فيما يلي .

---

١) سر الصناعة ٧/١.

٢) يرجح العلماء أن الخط العربي متطور من أصل الخط النبطي والسرياني المشتقين من الخط الفينيقي، ويعد الخط الفينيقي أول الخطوط السامية كلها، على ما يرجحه الباحثون، والخطوط السامية جميعا اشتهرت بإغفال الترميز للحركات في كتابتها، ومن ثَمَّ كانت العرب لا تخص هذه الحركات برموز كتابية، وإن خلوّ الخطوط السامية كلها من الحركات في أصلها ليدل دلالة ظاهرة على الأصالة العربية لحركات لغة العرب، رَسمًا واسمًا، إذْ لا يصح عقلا أن يدعى أنها منقولة، مع أن الأصل المنقول منه خالٍ من الحركات أصالةً، وهذه مسألة تتعلق بالكتابة وتاريخها، تعرض لها من كتب في هذا المجال من الباحثين (من أمثال: علي عبد الواحد وافي، في كتابيه: "فقه اللغة" و" علم اللغة" وغانم قدوري الحمد، في كتابه: "علم الكتابة العربية" والكرملي، في كتابه:" نشوء اللغة العربية ونموها" ورمزي بعلبكي، في كتابه: " الكتابة العربية والسامية" ....وغيرهم)، وقد تحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق، وليس محلها

ابتداء الضبط الصوتي لأواخر الكلمات العربية

لقد حظيت دراسة الأصوات العربية بنصيب وافر من العناية والاهتمام لدى الدارسين والواصفين لها. وظهرت بوادر تلكم العناية في أوائل أعمال تدوين علوم اللغة العربية. منذ ألف العلامة الخليل بن أحمد المتوفى(١٧٥هـ) رحمه الله معجمه "العين" ثم تلميذه سيبويه المتوفى (١٨٠هـ) رحمه الله. كتابه في النحو العربي، الذي هو الرائد في هذا المجال. ثم توالت جهود أهل العربية في ملاحظة أصواتها ودراستها حتى بلغت ذروتها لدى الشيخ عثمان بن جني المتوفى (٣٩٣هـ) رحمه الله. فقد ألف في اللغة جمعًا من الكتب، منها كتابان اهتم فيهما بالجانب الصوتي اهتماما بالغًا. وصل فيه إلى كثير من دقائقه وقوانينه في اللغة العربية. وسأذكر فيما يلي الخطوات الأولى لوضع علامات الضبط وألقاب الإعراب. ثم أحللها لبيان مدلولاتها اللفظية.

قد كان أولَ عملٍ عمله علماء العربية في محاولة الضبط الصوتي للكلمات العربية نقطُ أواخرِ الكَلِمِ للدلالة على ضبطها. وهو ما عمله الشيخ أبو الأسود الدؤلي المتوفى(٦٩هـ) رحمه الله، ذلك أن العرب كانت تتكلم بلغتها معربة فصيحة، ولا تلحن فيها. ثم بدأ اللحن يتخللهم شيئا فشيئا. بسبب عوامل عديدة أدت إلى ذلك، وكان من أهمها تأثر العرب بالعجم. فخافوا على العربية فبدؤوا يفكرون في وضع نظام يقنن أصواتها ويضبطها. ليستعان به على "الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغيّر"[1].

فكان من جملة ما قدموه في هذا الشأن من أعمال، ما ورد عن الشيخ أبي الأسود الدؤلي في منتصف القرن الأول من الهجرة. وكان أول ما بدأ به رحمه الله أنْ جاء بكاتب حاذق. فأخذ أبو الأسود يقرأ أمامه قراءة بينة واضحة الحروف والحركات. وأمره أن يلحظ وضع فمه وهو يقرأ،وأمره أن يأخذ مصحفاً وقلماً. وقال له :

هذه الدراسة المخصصة للمصطلحات التي أُطلقت على الحركات العربية وربطها بوظائفها اللغوية وحقائقها الصوتية.

١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي د ٩.

" إذا فتحتُ شفَتَيَّ فانقُطْ واحدةً فوق الحرف، وإذا ضممتُها فاجعل النقطةَ إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُها فاجعل النقطة في أسفله، فإنْ أتْبعْتُ شيئًا من هذه الحركات غنةً فانقط نقطتين"[1]. ومراده بالغنة التنوين.

هذه أول خطوة وصلت إلينا فيما يتعلق بمحاولة تقنين الضبط بالحركات العربية كتابةً، وإظهار تلك الحركات رموزا مع الحروف الصوامت، وما يهم الباحث هنا في هذا النص هو ما يلي:

- أنه ذكر الفتح والضم والكسر أوصافا لأعضاء النطق في أثناء التصويت بالحركات. وليست أوصافا للحركات، فدل ذلك على أن تسمية الحركات بهذه الأسماء تطوير لاحق لكلمة أبي الأسود هذه.
- أنه سماها حركات، ورمز لها بالنقط، وجعلها تابعة للحروف الصوامت، ولم يجعلها مستقلة.
- أنه جعل لها كلها رمزًا واحدًا وهو النقطة، لأن المقصود الترميز لمجرد الحركة وليس المقصود الترميز لكل نوع من أنواعها، فهذه النقطة تعتبر "حركة" بصرف النظر عن تصنيفها.
- أن الترميز لها بالنقط يدل على أنها لم تكن معروفة قبل ذلك كتابةً.
- أنه لم يفرق بين الكلمات المعربة والمبنية، لأن صوت الحركة واحد، ولا فرق بين المعرب والمبني فيه.
- أنه حدد لكل حركة موضعها من الحرف، لتمييزها عن غيرها، إذْ كان الشكل الكتابي غير مميز لها، فجعل موضعها هو المحدد لنوع الصوت الملفوظ.
- أنه ربط بين نوع الحركة الصوتية وموضعها بإشارة عضو الصوت ونوع حركته.

فقد اختار لانفتاح الشفتين بُعَيد التصويت بالحرف أعلى الحرف، فسميت تلك الحركة فتحًا لذلك. فهل ثمة علاقة بين صوت الفتح وأعلى الحرف؟ أو المراد اتجاه

---

١) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن الأنباري المتوفى ٣٢٨هـ ١/٤١، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي المتوفى ٣٦٨هـ ص٣٥، والموضح في التجويد لعبد الوهاب القرطبي٤٦١هـ ص٦٤.

الشفتين إلى العلو حين اللفظ بالفتحة؟ أو اتجاه الحنك إلى العلو في أثناء نطقها؟ هذا ما سيتبين بعدُ إن شاء الله.

واختار أن يكون رمز انضمام الشفتين بجانب الحرف، يريد أمامه على السطر. فما علاقة هذا بطبيعة صوت الضم؟ وهل له علاقة بإشارة الشفتين عند انضمامهما؟

واختار لرمز الكسر أسفل الحرف. فهل يعني بهذا كسر الشفتين؟ أي اتجاههما بعكس الفتح. أو يريد كسر الحنك، أي اتجاهه إلى السُّفْل ؟ أوكسر اللسان؟ أو غير ذلك مما يمكن أن تُفسَّر به كلمة الكسر هنا.

لا ريب أن هذا الترميز صوتي مجرد، لم يلاحظ فيه إلا حركة عضو النطق وإشارته. وحركة عضو النطق تابعة لنوع الصوت الذي يُخرجه، والصوت يتكيف أيضا بحسب اتجاه عضو النطق وهيئته في أثناء النطق. والغرض في هذه المرحلة لم يتجاوز تحديد حركات الضبط. كما أن الاعتماد في ذلك لم يتجاوز ما يستنتجه السامع من الصوت المسموع. وما يراه الرائي من أوضاع حركات أعضاء النطق في أثناء التلفظ.

تسمية الحركات وتعيين مخارجها وأوضاع جَريان الصوت بها

من أوائل الأعمال اللغوية التي عُنِي بها علماء العربية تسمية الحركات وتعيين مخارجها، وبيان أوضاع جَريان الصوت بها، ولهم في ذلك ملحوظات توصيفية قد تُعين على الإجابة عما تقدم من استفهامات حولها، وهي تدل على اعتمادهم حركات أعضاء النطق وهيئات الجهاز الفموي في تصنيف الأصوات وتمييز أنواعها وطبائعها، وفيما يلي نماذج مختارة منها عبر العصور التاريخية للدرس النحوي :

الأول: جاء في معجم " العين" أن الخليل بن أحمد رحمه الله ذاق حروف العربية فوجد مخرج الكلام كله من الحلق، فبدأ ترتيب الحروف بأول صوت يخرج من أقصى الحلق، وكانت طريقته في ذواقها أن يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف عقبه، هكذا: ابُ. اتُ. اثُ. احُ. غُ. اعُ .....إلخ[1].

---

١) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ٤٧/١.

أفاد هذا النص أن شيخ العربية الخليل بن أحمد قد اعتمد على أوضاع الجهاز الصوتي في تحديد مخارج الحروف وطبيعتها وترتيبها، وتوصل إلى شيئين مهمين في هذا الصدد هما :

الأول: أن جميع الأصوات تأتي من جهة الحلق. وهذا صحيح، لأن الهواء الذي يصطك بمخارج الحروف يأتي من الرئتين عبر المزمار (الفتحة بين الوترين الصوتيين في الحنجرة) صاعداً من أقصى الحلق إلى أدناه مما يلي الفم.

الثاني: أن الصوت المميز لا يكون إلا بفتح الفم، على معنى تباعد الفكين شيئًا ما، فإذا كان الفكان متلاصقين فلا يمكن إخراج أي صوت مميز. فإذا انفتح الفم ولو قليلا فأقرب شيء إلى فتحه صوت الألف ولذلك سميت الألف فتحًا. وهذا يعني أن الفتح صوت جوفي غير معتمد على مخرج معين إلا أن مبدأه هو الحنجرة.

وهاتان الملحوظتان المستفادتان من كلام العلامة الخليل تدلان على إدراكه وتقريره أن فحص حقائق حروف اللغة وحركاتها ينبغي أن يكون منطلقه الدراسة الصوتية. وملاحظة أعضاء النطق في أثناء التلفظ، وهذه هي نفسها فكرة أبي الأسود الدؤلي فيما تقدم عنه، ولا ريب أن غياب هذا المنطلق في دراسة اللغة عند من يدرسها سينتج عنه خلل مؤثر فيما يقرره من نتائج.

الثاني: وقال سيبويه: " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضْرُب: فالنصب والفتح في اللفظ ضَرْبٌ. والجرّ والكسر فيه ضَرْب واحدٌ، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف"[1]

إن هذا الكلام يدلنا دلالة واضحة على اهتمام النحو في خطواته الأولى بالصوت، وأنه لا يمكن أن يضبط ويُقنَّن إلا بتأمل الكيفيات التي تجري عليها أصواته، وحصر أنواعها، وتصنيفها وفق طرق اللفظ بها، والتفريق بين الظواهر الصوتية، وتمييز بعضِها عن بعض.

فهذا سيبويه شيخ النحويين بعد الخليل يحصر الطرق التي تجري عليها الحروف العربية في أربعة أصوات : الفتح الذي لقبه بالنصب، والكسر الذي لقبه بالجر، والضم الذي

---

١) سيبويه ١/ ١٣.

لقّبه بالرفع، ثم فسرها بالتمثيل والتطبيق، وبين أنه إنما عبر بالفتح والضم والكسر والوقف إذا كانت الحركة لازمة في فعل أو اسم أو حرف، وعبر بالرفع والنصب والجر والجزم فيما تتغير حركاته بتغير مواقعه الإعرابية، ولكنه صرّح بأن الضم والرفع شيء واحد، والفتح والنصب شيء واحد، والجر والكسر شيء واحد، وكذلك الجزم والوقف[1].

وذكر في مواضع أخرى من كتابه أن الرَّفعة هي الضمة، والنصبة هي الفتحة، والجرَّة هي الكسرة[2]، فدل على أنها جميعا أوصاف صوتية صِرْفة، وأن ألقاب علامات البناء مرادفة لألقاب علامات الإعراب، وليست شيئًا مغايراً من الجهة الصوتية المجردة، فصوت الضمة هو نفسه الذي يسمى بالرفع في حال الإعراب، وصوت الفتحة هو المسمى بالنصب في حال الإعراب، وصوت الكسرة هو المسمى بالجر، والوقف (السكون) هو المسمى بالجزم، وهذا في غاية الأهمية في الدراسات النحوية، لأن النحويين ربما لم يلتزموا بهذا عند التطبيق، بل يرجحون عليه اعتبار الحركة التي يقتضيها العامل عند التعارض.

ولكن سيبويه وإن كان قد بيَّن بمفهوم كلامه السابق أن ألفاظ الإعراب صوتية لا معنوية، فإنه لم يفسر هذه الألقاب لغويا، ولم يبيّن سبب تسميتها بهذه الأسماء، وهو الشيء الذي ستحاول هذه الدراسة إيضاحه إن شاء الله.

الثالث: روي عن الكسائي(١٩٣هـ)رحمه الله أنه قال: " العربية على ثلاثة أحرف: على الرفع والنصب والخفض"[3].

وروي عنه وعن بعض أتباعه من الكوفيين أنهم قالوا: " أواخر الكلم على ثلاثة أحرف، على الرفع، والنصب، والخفض "[4].

فسمى الحركات حروفًا وعمم، وإنما مراده أنّ نظام اللغة العربية مبني على حرف متحرك بالرفع، وحرف متحرك بالنصب، وحرف متحرك بالخفض، فاللغة العربية تأتي على ثلاثة أحرف متحركة، مرفوع ومنصوب ومخفوض، والمهم هنا حصر الأصوات

---

١) السابق نفسه.

٢) سيبويه ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤، و: ٤/ ٢٠٣

٣) شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون القيسي القرطبي (٤٠١هـ) ص١٨

٤) ارتشاف الضرب ١/ ٤١٤.

العربية في الأنواع الثلاثة، وهذا إيجاز تفصيله أن الكلام يستحيل تكونه من حروف غير متحركة، فلا يمكن أن تكون كلمة من الكلمات إلا بهذه الحركات الثلاث، قصارًا وطوالاً، وأما الصوت الساكن فيأتي تابعًا للأصوات المتحركة، ولا يتكون منه الكلام، وقد أكد سيبويه رحمه الله هذه الحقيقة في مواضع من كتابه[1]، وهو ما تؤكده الدراسات الصوتية الحديثة[2]، وهذا إحساس واضح بأهمية الجانب الصوتي في تكوين النظام اللغوي، وتصريح ظاهر بأن ألقاب الإعراب ألقاب صوتية حسية لا معنوية.

ويبدو أن عدم ذكره للجزم سببه أنه أراد بالرفع والنصب والخفض الحركات التي تتحرك بها الحروف، ولم يرد المواقع الإعرابية التي غلبت عليها هذه التسميات فيما بعدُ، وهذا أخص مما صرح به معاصره سيبويه في كلمته السابقة، حيث قال: " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب والجرّ والرفع والجزم ...." فسمى حركات أواخر الكلمات مجاري[3]، ثم فسرها بالنصب والرفع والجر والجزم، وأدرج معها (الجزم) لأن آخر الكلمة يتميز بعلامة الجزم من جهة الصوت الخاص بالسكون أو الحذف، كما يتميز بصوت الحركة، فصار السكون أو الحذف من هذه الجهة بمنزلة الحركة في كونه علامةً للإعراب المعيَّن، فهو يتبادل معها المواقع، ومن ثَمَّ فسره بـ(الوقف) لأنه إيقاف للحركة وكفٌّ لها، وهذا إجراء صوتي واضح، وعلامة دالة، وفي تصريحه بـ(أواخر الكلم) دليل على أن الاعتبار بمنقطَع الصوت، ولا تنقطع كلمة إلا على إحدى الحركات الثلاث أو السكون.

وثمةَ من النحويين مَنْ لا يرى أن الجزم من أنواع الإعراب، وهذا مروي عن أبي عثمان المازني (٢٤٧هـ)[4] لكونه سلبا لعلامة الإعراب، وهو وجه آخر يجوز أن يكون هو السبب في عدم ذكر الكسائي له.

الرابع: عن الأخفش (٢١٥هـ) أنه قال: "العربية تجري على ثمانية أحرف: على الرفع والنصب ....الثمانية"[5] وذكر ما تقدم من كلام سيبويه.

---

١) انظر كلامه في ٤/ ٣١٨.
٢) انظر على سبيل المثال : دراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمرص١٣٦.
٣) انظر : شرح السيرافي ١/ ٦٣.
٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤١٤.
د) شرح كتاب سيبويه للإمام أبي الفضل الصفار(٦٣٠هـ) ١/ ٢٥.

وهو يريد حصر أحرف العربية من جهة ما تأتي عليه من الحركات. لأن هذا هو أساس الكلام وأصله، وهو ما تقدم ذِكْره عن سيبويه والكسائي، وهذا كله تفسير للعمل الذي قام به أبو الأسود الدؤلي، الذي لم يفرق بين المبني والمعرب، لأنه أراد مطلق الحركة.

وقد يكون أراد بـ(الأحرف) هنا الأوجه، أعني أوجه التصويت والتلفظ بها، فيكون المعنى أن اللغة العربية تأتي كلماتها على أجناس ذات ثمانية أوجه: وجه الرفع، ووجه النصب، ووجه الجر، ووجه الجزم، ووجه الفتح، ووجه الضم، ووجه الكسر، ووجه الوقف، وهذا بمعنى سابقه، لأن المراد بالأوجه الحركات التي يتوصل بها إلى النطق، فكل حركة وجه من أوجه النطق والتلفظ، ومن ثم ذهب بعض شراح كتاب سيبويه إلى أن مراده بالحرف هنا الحركة[1]، غير أنه فرق بين الحركة اللازمة، وهي البنائية، وغير اللازمة وهي الإعرابية.

وممن سمَّى ألقاب الإعراب أوْجهًا، العلامة ابن قتيبة(٢٧٦هـ) رحمه الله، في قوله: "وجوه العربية أربعة أوْجهٍ، الرفع والنصب والجر والجزم، وعلاماتها أربع علامات: الضم والفتح والكسر والوقف"[2]، فجعل الأوجه غير العلامات، ولم يصرح بالتفريق بين المبني والمعرب، مع أن قوله "وجوه العربية" يقتضي العموم، وجعل العلامات للأوجه الأربعة، فكأن الوجه وعلامته شيء واحدٌ من الجهة اللفظية، وهذا حقٌّ لا ريب فيه، والتفريق بينهما مفهوم تركيبي يتعلق بالدلالة النحوية لا باللفظ نفسه.

ذلك أن النحويين خصوا الحركات في الكلمات المعربة بألقاب مخصوصة لا يسمونها بها إذا كانت في البناء، فقالوا: الرفع والنصب والجر للمعرب، والضم والفتح والكسر للمبني، ومعرفة تلك الكلمات متوقف على معرفة دلالاتها المعجمية والتركيبية، فإذا قلت: صلَّى محمدٌ، قلتَ: إنه مرفوع، وإذا قلتَ: رأيتُ محمدًا، قلتَ: إنه منصوب، وإذا قلتَ: نظرت إلى محمدٍ، قلتَ: إنه مجرور، وتقول في (مُنْذُ): إنه مضموم، وفي (أينَ): مفتوح، وفي (هؤلاءِ): مكسور، وفي (هلْ ومِنْ): موقوف، أو ساكن، وقد

---

١) انظر السابق في الموضع نفسه، وشرح السيرافي ٦٣/١.

٢) تلقين المتعلم من النحو، لابن قتيبة، ص١١، (بتصرف يسير).

تستعمل ألقاب البناء في الإعراب، فيقال في نحو (زيدًا) في قولك رأيتَ زيدًا :مفتوح، وذلك يُفعل اتساعا واعتمادًا على وضوح المعنى. ويرى بعضهم أن الأجود ألاّ يُفعل[1]، وهذا التفريق اصطلاحي، ولكنه جيد مستحسن، ولا سيما في التعليم؛ لأجل التفريق بين المبني والمعرب من الكلمات، فإن هذا من أهم ما يحتاج إليه المتعلم، ومن ثم التزمه أكثر النحويين، وإن اشتهر عدمه أيضا[2].

ويبدو أن اعتبار الطبيعة الصوتية لهذه الحركات، ومراعاة أصل تلقيبها أولَ الآمر هو الذي جعل متقدمي النحويين يكثر منهم عدم التفريق بين الألقاب التي خُصت بها المبنيات والتي خُصتْ بها المعربات في الدراسات النحوية، كما تقدم عند سيبويه والكسائي والأخفش، ومن ذلك قول الأخفش أيضا: " قال الله تعالى: ﴿وإنْ كلُّ ذلكَ لَمَا متاعُ الحياةُ الدنيا﴾[3] خفيفة منصوبة اللام. وقال بعضهم: (لَمَّا) فثقّل ونصب اللام"[4]. وقال في قول الله تعالى ﴿للهِ الأمرُ من قبلُ ومِنْ بعدُ﴾[5]: " رفَع؛ لأن (قبلُ وبعد) مضمومتان ما لم تضفهما ..."[6]. فقد سمى المبني مرفوعا ومضموما، كما سماه منصوبا ومفتوحًا. فدل ذلك على ترادف المصطلحين عنده، مراعاةً لاتحاد أصل التسمية وهو الوصف الصوتي للفظ .

ومن نماذج تعبيرهم بألقاب الإعراب في المبنيات قول الفراء(٢٠٧هـ) في فتح ياء المتكلم من نحو(دعايَ وآبايَ): " بنصب الياء، لأنه يترك الهمز ويقصر الممدود فيصير بمنزلة (محيايَ) و(هُدايَ)"[7]. فقوله: بنصب الياء، يريد به فتحة بناء ياء المتكلم.

وقد تعرض للغات الواردة في كلمة (آفٍّ) فقال: " فالذين خفضوا ونوّنوا . أفٍّ . ذهبوا إلى أنها صوتٌ لا يُعرف معناه إلا بالنطق به فخفضوه كما تُخفض الأصوات ....قال: وبعض

---

١) انظر المقتضب ١٤٢/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠/١.

٢) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ٤٠.٤١.

٣) سورة الزخرف، الآية ٣٥.

٤) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١٤.

٥) سورة الروم، الآية ٤.

٦) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٦.

٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٦.

العرب قد رفعها فيقول: أفٌّ لك .."[1].

يريد بـ(الأصوات) أسماء الأصوات وأسماء الأفعال. وسمّى كسرة الفاء من (أفّ) خفضا، وهو الذي يسميه البصريون الجرّ. وسمّى ضمها رفعا. فدل ذلك على أن مراده الصوت المجرد، وأن الأصل في تسمية الحركات وألقاب الإعراب غير منظور فيه إلى معاني السياق وأنواع الإعراب. وإن كانت لا تأتي إلا وفقا لما يقتضيه السياق من المعاني النحوية، ولكن هذا قد لايكون مَرْعيا في تسميتها ابتداءً بالرفع والضم .....إلخ.

ولقد صرح المبرد(٢٨٥هـ) بأن (الرفع) قد لا يكون إعرابًا، فقال: " اطراد البناء في كلِّ منادى مفرد حتى يصير البناء علةً لرفعه، وإن كان ذلك الرفع غير إعراب"[2] فهذا كله دليل على أنهم كانوا ينظرون إلى هذه الحركات باعتبار الأصل الصوتي لكل حركة، وأن التفريق بين ألقاب الإعراب وحركات البناء تفريق اصطلاحي، والأصل عدمه.

الخامس: نقل الشيخ عبد الله بن أبي داود السجستاني (٣١٦هـ) عن أبي حاتم السجستاني(٢٥٥هـ) رحمهما الله، أنه عمل كتابا في علم النقط، وقال فيه: " إذا كان الحرف مرفوعًا غير منون نقطته قدامه واحدة ...وإذا كان منصوبا غير منون نقطته واحدة فوقه ... وإذا كان مجرورًا غير منون نقطته واحدة تحته ..."[3].

لقد جاء تصور السجستاني هنا للحركات والترميز لها على ما تقدم عن أبي الأسود الدؤلي بالطريقة نفسها، غير أنه هنا سمى الحركات بالرفع والنصب والجر، بدلا من الفتح والضم والكسر. وهو دليل على أن المصطلحين مترادفان عندهم، لأنه لا فرق بينهما من جهة الدلالة الصوتية، وترميزه للحركات بالنقط بهذه الطريقة يدل على أنه لم يرد بالرفع والنصب والجر الإعراب، بل أراد كل كلمة متحركة بإحدى الحركات الثلاث. ولو كان يريد الإعراب لَما قال : " إذا كان الحرف" ولَمَا رمزَ لكل نوع منها في موضع واحدٍ، فالمرفوع قد يكون آخره مفتوحًا أو مكسورًا إذا كان مبنيا أو محركا بحركة عارضة،

---

١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣١.

٢) المقتضب ٤/ ٢٠٧.

٣) كتاب المصاحف لابن أبي داود ص١٦٢.

نحو: جاء هؤلاءِ، وجاء خمسةَ عشرَ، وجاء أخِي ... فاختلفت الحركات مع أن الموضع الإعرابي واحدٌ.

وقد تكون الضمة غير دالة على الرفع، نحو: لم يذهبُوا . أنتمُ الأعلَوْن . اشتروُا الحياةَ . أنْ اشكرُ لي ....ومنه قول المبرد السابق:" ..... وإن كان ذلك الرفع غير إعراب".

وتأتي الفتحة غير دالة على النصب، نحو: نظرتُ إلى أحمدَ، ومررت بصحراءَ، وجاءنا هدًى منَ الله ..... وتأتي الكسرة لغير الجر(الإعرابي) أيضا نحو: لم يذهبِ الرجل، رحم الله المؤمناتِ، ورَويتْ عنِ العلماء، ورحمَ الله سيبويهِ .....ومع هذا جعل لكل حركة نقطةً تدل عليها في مكانها دون تفريق بين المعرب وغيره، والعارض وغيره.

ويستفاد من هذه النصوص أن علماء هذه الطبقة - وهم علماء القرنين الثاني والثالث من الهجرة - كانوا يفسرون جريان الصوت بالحركة في آخر الحرف بالرفع والنصب والجر، وأنهم يعنون بهذه المصطلحات مجرد الحركة الصوتية، سواء أكانت إعرابية أم بنائية، لأنهم يتحدثون عن مجاري الصوت، وإنما يجري الصوت بالحركة لا بالسكون، وهذا عام في حركات الإعراب والبناء، غير أن حركات الإعراب تأتي على وَفق ما يقتضيه الموقع الإعرابي في السياق، والسياق خاضع للمعنى الوظيفي الذي هو مراد المتكلم، ولمجموعة من القرائن التي تكتنف الكلمات في التركيب، وهذا لا علاقة له بالتسمية نفسها.

ولكن هذه الملحوظات الصوتية لم تقترن بالتفسير اللغوي الذي يعلل هذه المصطلحات، ولا الوصف الصوتي الوافي لألقاب الضبط والإعراب، ويبدو كون ذلك بسبب أن اهتمام أهل هذه الطبقة كان منصبا على تعيين هذه الحركات كتابيا، وتمييز مواضعها من الكلمات، ووضع رموز تدل على أجناسها، ثم جاء مَنْ بعدهم فنظروا في أحوال تبادلها المواقع، وشُغلوا بمعرفة علل تواردها وتغايرها، وأحكام الكلمات والجمل المصحوبة بها، وكأن كونها ألقابًا صوتية مأخوذة من حركات أعضاء النطق، أمرٌ مسلَّمٌ به عندهم، ومِنْ ثَمَّ لم نجد عندهم مزيدًا من الشرح والتقنين له، واهتموا بأسبابه بدلا من ذلك، لكون غرضهم متوجها إلى محاربة اللحن وحماية اللغة من التحريف، واكتفوا في غالب ذلك بمعالجة الظواهر السطحية التي يقع فيها اللحن.

تفسيرات علماء العربية وتعليلاتهم لمصطلحات الضبط:

أمّا تَجاوُزُ هذه المرحلة إلى محاولة التفسير اللغوي والتعليل الصوتي لهذه الألقاب فنجده عند جمع من علماء القرن الرابع فما بعده. فقد ورد عنهم شيء من التفسير الصوتي لحركات الضبط في العربية، وبيان وجه مطابقة أصواتها لمعاني أسمائها، ووجه تلقيبها بالألقاب التي عُرفت بها، وفيما يلي نماذج من أقوالهم في ذلك مع تحليل معانيها، والنظر في تحقق دلالاتها، وقد اقتضت الدراسة تقسيمها إلى قسمين:

أ. التفسيرات اللفظية الصوتية. ب. التفسير المعنوية.

أ. التفسيرات والتعليلات اللفظية الصوتية:

١. فمنهم أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)رحمه الله، من نحويي القرن الثالث وبداية القرن الرابع، إذ يقول: "نسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع، لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه ....والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيُبِين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، وأما الجر فإنما سُمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك مررت بزيدٍ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك: المال لعبدِ الله، وهذا غلامُ زيدٍ. هذا مذهب البصريين وتفسيرهم، ومن سماه منهم ومن الكوفيين خفضًا فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب، فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين، وأما الجزم فأصله القطع ...فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جُعل منه ما كان بحذف حرف على هذا، لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعا يجمعهما الحذف"[1].

أوضح الزجاجي رحمه الله هاهنا التفسير الصوتي لألقاب الضبط والإعراب في العربية بشيء من التفصيل، وعزاه إلى علماء النحو البصريين والكوفيين، فهو على هذا إجماع، وهو يدل على أنهم لم يخترعوا هذه الألقاب بعيدًا عن الواقع الصوتي عند النطق، بل من الواضح جدًا أن كلمات "مرفوع" و"منصوب" و"مجرور/مخفوض" و"مجزوم"

---

١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص٩٣-٩٤.

أوصاف صوتية، تعبر في أصلها عما تعبر عنه كلمات: "مضموم" و"مفتوح" و"مكسور" و"ساكن" وهي أحوال أعضاء النطق عند التلفظ.

لقد اعتمد هذا الوصف على أوضاع الفكين العلوي والسفلي، فنسب الرفع للفك الأسفل عند الضم، ونسب النصب له عند الفتح، ونسب الخفض له عند الكسر، على أنه هو الذي يتحرك وحده، فيعلو مرتفعا، وينخفض منكسرًا، وينتصب قائما إذا بان عن الفك العلوي وفارقه عند الفتح. وأما ما علل به الجر فلا علاقة له بالوصف الصوتي، بل هو من قبيل التعليل المعنوي لألقاب الإعراب، وهو التعليل الذي غلب على النحو العربي، بسبب ترجيح قواعد (العامل) النحوي على الوصف الصوتي إذا تعارضا. وهذا ليس مما يُعنى به هذا البحث الآن.

هكذا ذكروا حسب رؤيتهم وتفسيرهم، فماذا يقول الوصف المعملي الحديث؟ وما موقفه من هذه التعليلات من جهة الدقة وعدمها؟ وهل يصح أن هذه الحركات تتشكل عن طريق أوضاع الفكين والشفتين فقط؟ أو ثمة أعضاء أخرُ تشاركها في تكوينها وتمييزها؟ وهل هناك أسباب معنوية يمكن أن تفسَّر بها هذه الألفاظ؟ هذا ما سيتبين لنا إن شاء الله بعد استكمال عرض النماذج من تفسيرات علماء العربية لهذه المصطلحات والألقاب.

٢. ومن أبرز مَن عُني بشرح المباحث الصوتية في اللغة العربية من علماء النحو في القرن الرابع العلامة عثمان بن جني(٣٩٢هـ) رحمه الله، ومن كلامه الذي تعرض فيه لتأصيل الحركات العربية وألقابها صوتيا قوله " اعلم أن الصوتَ عَرَضٌ يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا ...وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا لا متحركا، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره.."[1]

وتعرض لتعليل كثير من أحكام الحركات الثلاث، فبين أنها تخرج من تجويف الفم، وأنها طوال وقصار، وأنها تتقارب وتتداخل فيما بينها، كما هو شأن الحروف

---

١) سر صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ٦.

الصوامت[1]. وكان من تعليله لجواز إشمام الفتح كسرًا أو ضمًا، وجواز إشمام الكسر ضمًا والعكس، مع عدم جواز إشمام الكسر ولا الضمّ فتحا أنْ قال: " إن الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمة بعد الكسرة. فإذا بدأت بالفتحة، وتصعَّدت تطلب صدر الفم والشفتين اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو، فجاز أن تُشمها شيئا من الكسرة أو الضمة، لتطرقها إياهما . يعني مرورها بهما . ولو تكلفتَ أن تُشِمَّ الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق. فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعه إلى ورائه وتركه التقدم إلى صدر الفم، والنفوذ بين الشفتين ..."[2]

تبين لنا من كلام الشيخ ابن جني هذا أنه عزا اختلاف أصوات الحركات الثلاث إلى اختلاف أوضاع أعضاء النطق، غير أنه تميز عمن سبق إيراد كلامهم بذكره أن الحركات الثلاث يشترك فيها الحلق والشفتان وما بينهما، وهذه الحدود هي حدود التجويف الفموي، كما أنه رتب مخارج الحركات الثلاث، فذكر أن الفتحة أقصاهن وأدخلهن في الحلق . كما ذكر الخليل . ثم تليها الكسرة، ثم تليهما الضمة . وهذا الترتيب مهم جدًا عند دراسة الصرف العربي، وأنه لاحَظَ أمرًا دقيقا جدًا ولكنه في غاية الأهمية، وهو أن بعض أحكام هذه الحركات وتوزيعها على الحروف والكلمات راجع إلى طبيعة نطقها، وما ينشأ عنها من ثقل أوخفة على الناطق في أثناء التلفظ بها، إذا تلا بعضُها بعضا، فيتأثر بعضها ببعض، وهذا هو سر كثير من أحكام الإعلال والإبدال، والجوار والإتباع، وكثير من أحكام الإعراب وقوانين المباني الصرفية في اللغة العربية.

ولكننا مع هذا كله لا نزال نحتاج إلى معرفة وجه تخصيص كل حركة باللقب الذي خُصّتْ به، على نحو أدق وأكثر تفصيلا مما ذكره الزجاجي وابن جني رحمهما الله، لأن ذلك يعيننا على التحليل والتعليل للقضايا الصوتية التي تبنى عليها دراسة اللغة، ولا سيما الإعراب الذي يُدَلُّ عليه بالتغييرات الصوتية في أواخر الكلمات.

---

1) انظر سر صناعة الإعراب ١/٦-٥٣.

2) السابق ١/ ٥٣-٥٤.

٣ـ وفي النصف الأول من القرن الخامس نجد من علماء اللغة المعنيين بالقضايا الصوتية عناية خاصة، لصلتها الوثيقة بعلم التجويد والقراءات، الشيخ أبا عمرو الداني (٤٤٤هـ) حين يقول: " اعلم أن الحركات ثلاث، فتحة وكسرة وضمة، فموضع الفتحة من الحرف أعلاه، لأن الفتح مستعلٍ، وموضع الكسرة منه أسفله، لأن الكسر مستفلٌ، وموضع الضمة منه وسطه أو أمامه، لأن الفتحة لما حصلت في أعلاه والكسرة في أسفله، لأجل استعلاء الفتح وتسفُّل الكسر، بقي وسطه فصار موضعا للضمة"[١]

لقد علل أبو عمرو هنا لوضع الفتح فوق الحرف بأن صوت الفتح فيه استعلاء، ولذلك جُعِلتْ علامته من أعلى الحرف، وهذه مناسبة واضحة، وهي مناسبة الفوقية للعلوّ، ولوضع الكسر أسفله بأن صوت الكسر فيه تسفُّل، يعني انخفاضا، وهو ضد الاستعلاء الكائن في الفتح، وعلل لوضع الضم بجانب الحرف على السطر بأنه الموضع الذي بقي غير مشغول بالحركة من جوانب الحرف، فجعلت فيه الضمة ليعلم أنها الحركة الثالثة غير الفتح والكسر، وهذه علة منطقية غير صوتية، أما تعليله لموضعي الفتح والكسر فهو تعليلي صوتي، ولكنه لا يزال يحتاج إلى تفسير وبيان، لأن الدارس يحتاج إلى معرفة المراد من تسفل الصوت واستعلائه، وكيفية كونه كذلك، وهل هو شيء يقاس بمجرد السماع؟ أو يقاس بملاحظة حركة أعضاء النطق في أثناء التلفظ بالحركات؟ على نحو مما فسره به الزجاجي سابقا، وهو المفهوم من كلمة أبي الأسود الدؤلي.

ومما يشكل من كلام الشيخ أبي عمرو الداني رحمه الله وصفه الفتح بالاستعلاء! مع أن الضمة هي الرَّفعة[٢]، والمضموم هو المرفوع، والرفع لغة هو العلوّ والاستعلاء، فكيف يتفق هذا مع نسبة النصب إلى الاستعلاء، ووضع علامته أعلى الحرف دون علامة الضم؟ مع أن الموضع هنا مراد به مناسبة الصوت لإشارة حركة عضو النطق.

ولكن قد يُزال هذا الإشكال بالنظر إلى الفن الذي غلب على الشيخ أبي عمرو، فهو إمام في فنِّ التجويد والقراءة، ومؤلفاته فيه متعددة، وفي غاية الجودة، وقد تقرر في هذا الفنِّ أن التفخيم يكون لحروف الاستعلاء، وللراء واللام في بعض الحالات، وأن أعلى

---

١) المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني، ص٤٢.

٢) انظر كتاب سيبويه ٤/٢٠٣.

مراتبه مرتبة المفتوح، الذي بعده ألف، ثم المفتوح فقط[1]. فكأن الشيخ ربط بين الفتح والاستعلاء من هذه الناحية. وهو قد فسَّر الاستعلاء في مكان آخر بأنه رفْع اللسان إلى الحنك الأعلى[2]. ولكن هذا ينطبق على حروف الاستعلاء (خص ضغط قظ) لا على الفتح. فإن اللسان في الفتح يظل قارًّا مستويا في وسط الفم.

٤. ومن علماء هذه الطبقة الشيخ عبد الوهاب القرطبي (٦١٤هـ) وكان أراد الاستدلال على أن الحركة تحدث مع الحرف لا قبله ولا بعده. فكان من ضمن بيانه للحركات وإنتاجها قوله: "إن الحركات الثلاث إنما عملهن بالفم. فإذا ضممته حدَثَ الضم. وإذا كسَرْتَه حدث الكسر. ومتى فتحته حدث الفتح. وفي حال تحريك الحرف بالضم يكون اللافظ به قاطعا للصوت على مخرج الحرف. وضامًّا شفتيه معًا في حالة واحدة. من غير أن يتخلل بينهما زمان محسوس. وكذلك في حال الكسر يكون كاسرًا بفمه مع قطع الصوت على مخرج الحرف المكسور. وكذلك في حال الفتح يكون قاطعًا للصوت على مخرج الحرف مع فتح فمه. من غير فصل بينهما"[3].

وهذا تعليل صوتي صِرْف. فقد نسب الحركات الثلاث إلى أوضاع الفم عند النطق. فمعنى الضم ضم الشفتين. والكسر كسر الفم. والفتح فتح الفم. وبيَّن أن كل حركة تأتي مع الحرف الذي تصحبه من غير أن يكون بينهما مدة زمنية محسوسة. وعدم وجود مدة زمنية محسوسة بين النطق بالحرف وإتباعه الحركة هو الذي دعا طوائف من النحويين إلى القول بأن الحركة تحدث مع الحرف لا قبله ولا بعده[4]. وهو الرأي الذي أيده الشيخ أبو حيان الأندلس (٧٤٥هـ)[5] وساعدهم على ذلك ما يجدونه من ملازمتها للحروف وعدم استقلالها نطقا. ولكن تبين في العصور المتأخرة أن الصواب قول من ذهب إلى أن

---

١) انظر: الرعاية ١٢٩، ١٦٨-١٧١، ١٩٨. وجهد المقل للمرعشي ١٥٤-١٥٥.

٢) انظر: التحديد للداني ص١٠٦-١٠٧.

٣) الموضح في التجويد، لعبد الوهاب بن محمد القرطبي، ص٧٥.

٤) انظر: الخصائص ٣٢١/٢ وسر الصناعة ٢٨/١ والهمع ٦٢/١.

٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤١٣/١.

هذه الحركة تحدث بعد الحرف وتتلوه نطقا[1] بعد ملاحظة حركات أعضاء النطق عن طريق الأجهزة الآلية الحديثة[2]، وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسألة في أول هذا البحث.

فقد أفاد القرطبي إذَنْ أن هذه الألقاب أوصاف لحركات محسوسة. صادرة من فم الإنسان في أوضاع معينة. فدل ذلك على أن الحرف الذي تتبعه حركة من هذه الحركات لا يصح الحكم عليه بغيرها، لأنها في الحقيقة جزء منه لشدة الاتصال بينهما. وبناءً على هذا ينبغي من الجهة المنطقية ألا يقال في نحو: جاء أخِي، إنه مرفوع، إذْ لا رفع هنا، وإنما هو في موضع رفع، وأما الرفع من الجهة اللغوية فهو وصف صوتي منتفٍ هنا، كما لا يقال في نحو: جاء سيبويهِ. إنه مرفوع. بل يقال : مبني في محل رفع.

وكذا ينبغي على هذا الوصف في نحو: مررتُ بصحراءَ وما شابهه من الممنوع صرفه إذا كان في محل تُجَر فيه الأسماء أن يقال: مفتوح في محل جر، لأجل مطابقة الوصف للموصوف.لأن الموجود لفظا هو الفتح لا الجر. ولكنَّ النحويين آثروا على هذه المطابقة مراعاة مقتضى العامل النحوي، في التوصيف التطبيقي، فإذا اقتضى رفعا، قالوا: مرفوع، وإن كانت الكلمة مكسورة أو مفتوحة أو ساكنة، خالية من اللفظ الموصوف بالرفع وهو الضم. فنظروا إلى مقتضى العامل ولم يلتفتوا إلى ذوات الكلمات وألفاظها فيما يعارضه، غير أن عملهم هذا له علة دلالية مقبولة منطقيا، وأخرى يقتضيها الجانب التعليمي للغة. سيأتي بيانهما إن شاء الله.

٥. ومن علماء النحو في القرن الخامس أيضا الشيخ عبد القاهر الجرجاني (٤٧٤هـ) وقد تحدث عن ألقاب الإعراب: الرفع والنصب والجر، و بيَّنَ أن النحويين اصطلحوا على تسميتها كذلك، وذكر الأصل في تسمية الحركات المبنية: ضمة وفتحة وكسرة. وأبان الحقيقة الصوتية لهذه الحركات وفصل بينها وبين ما تنبئ عنه هذه الحركات من وظائف نحوية في التركيب. فقال: " إن الأصل في تسمية الحركات الضمة والفتحة والكسرة، والمراد بهذه التسمية إفادة نفوسها فقط، فإذا قلتَ: ضُمَّ الكلمة، فالمعنى:

---

١) انظر : التواصل اللساني ٤٤/٦ (نقلا عن "دي سوسير")، و المنهج الصوتي للبنية العربية ٣٥-٣٦ .

٢) انظر : التشكيل الصوتي للعاني ١١٥،١١٦، ١٣١، و Mansour Alghamdi :Analysis, Synthesis and Perception of Voicing in Arabic. P:٤٤-٤٥. Al-toubah bookshop. jareer St.-Riyadh .

أظهر لفظ الحركة المخصوصة فيها، كما أنك إذا قلت: حرِّكْ، فالمعنى: الفظ بواحدة من هذه الحركات. فلا فصل بين هذه الأسماء وبين الحركة في أنها تفيد اللفظ فقط ..." ثم ذكر أنهم لما وجدوها تأتي مبينة عن معانٍ مختلفة في الكلمات المعربة، غيروا أسماءها للدلالة على تغير معانيها[1].

يستفاد من كلام الشيخ عبد القاهر هنا أنه صرَّح بأن أصل التسمية "الضمة والفتحة والكسرة" وأما ألفاظ: الرفع والنصب والجر، فهي ألقاب طارئة، جيء بها بعد أن لاحظ العلماء أن بعض هذه الحركات يأتي تابعًا للمعنى التركيبي كالفاعلية والمفعولية والإضافة. فعبروا عن الحركات حيث تفيد تلك المعاني بألقاب أخرى للتفريق. ولكنه لم يصرح بذكر الأصل الذي اعتُمد عليه في تخصيص ألقاب الإعراب بهذه الأسماء خاصة. فإذا كانت الحركات دالة بلفظها على معانيها اللفظية، فما دلالة ألقاب الإعراب من الجهة اللفظية؟

فقد بيَّن أن الأصل في كل حركة دلالتها على لفظها فقط، يعني صوتَها، وهو بهذا موافق لمن قبله في أن ألقاب الإعراب هي نفسها ألقاب الحركات، أعني أنها مرادفة لها من جهة المعنى اللغوي لألفاظها، وهذا يفهم من فحوى عبارته. وقد علل للحاجة لهذا التنويع في التسمية بأنه لأجل الدلالة على المعاني المختلفة. فالاختلاف لفظي فحسب، أما الحقيقة فواحدة.

وهنا نجد ـ ضِمْنًا ـ الإفصاح عن السر الذي جعل النحويين يصرفون هذه الألقاب عن حقيقتها اللفظية الصوتية أحيانًا، فيجعلونها للحكم الإعرابي عندما لا تطابقه، فيقولون في نحو: هذا كتابِي، إن كلمة (كتابِي) مرفوعة؛ لأن حكمها الإعرابي الرفع، مع أنها من جهة الحقيقة الصوتية مجرورة، لأن حرف الإعراب وهو الخاء مكسور، والكسر هو الجر صوتيا،كما تقدم، وحملهم على ذلك طردُ القاعدة في حكم الفاعل.

٦ـ وممن حاول إيضاح هذه المصطلحات وبيان أصل تلقيبها بشيء من التفصيل والتعليل، جامعا بين الملاحظة الصوتية وما تفيده الإشارة العضوية في أثناء النطق: الشيخ أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي المتوفى(٥٨١ هـ) رحمه الله، فقال:

---

١) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ١/ ١٠٠،١٠١.

"الحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت .....فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صوت خفي مقارن للحرف، وإن امتد كان واوًا، وإن قَصُر كان ضمة، وصورتها عند حُذَّاق الكُتّاب صورة واوٍ صغيرة؛ لأنها بعض واوٍ.

والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة أو نَصْبَةً، وإن امتدت كانت ألفًا، وإن قصُرت فهي بعض ألف. وصورتها كصورة ألف صغيرة. وكذلك القول في الكسرة والياء، أن إحداهما بعض الأخرى، وحدوثهما عند تحريك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف.

والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف. فلا يحدث بعد الحرف صوت، فينجزمُ عند ذلك، أي: ينقطع، فتسميه جزمًا، اعتبارًا بالصوت وانجزامه، وتسميه سكونًا، اعتبارًا بالعضو الساكن.

فقولنا إذَنْ: فتح، وضم، وكسر، وسكون، هو من صفة العضو، وإذا سميناها رفعًا ونصبًا وخفضًا وجزما، فهي من صفة الصوت، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما، ولهذه الحكمة عبّر أرباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم والخفض عن حركات الإعراب..."[1]

لقد ذكر السهيلي رحمه الله في هذا النص ملحوظات جديرة بالتأمل، لما تتميز به من الوصف الصوتي الدقيق، الربط بين حركة عضو النطق والصوت المسموع، والنظرة الفاحصة لألقاب الحركات والإعراب. وذكر في تفسيرها وتعليلها أمورًا مهمةً جديرة بالبحث، وينبغي أن نخضعها للفحص الدقيق للتحقق من مدى موافقتها لنتائج النظريات الصوتية الحديثة، وفيما يلي بيان ملخِّص لما أورده مع تحليله:

أولا: ذكر أن الحركة سميت حركة نسبة إلى حركة عضو النطق، وذكر أن عضو النطق المقصود هنا هو الشفتان.

وهذا الحكم لا يخلو من الصحة، ولكنه ناقص، لأن الحركة لم تحصل من مجرد تحرك عضو النطق، ولكنها نتجت من انبعاث الصوت المسموع المصاحب لحركة عضو

---

١) نتائج الفكر في النحو للعلامة السهيلي، ص٦٧.٦٨

النطق. فإننا نجد أن الأخرس - مثلا - يستطيع أن يحرك شفتيه ولسانه وهو مع ذلك عاجز عن إصدار صوت. قال سيبويه: "والإنسان يستطيع أن يضع لسانه موضع الحرف قبل تزجية الصوت"[1] ومراده بتزجية الصوت دفعه وإظهاره بحركة من الحركات، وهو أمر تنبه له علماء اللغة منذ قديم. فرأوا أن الحرف الساكن لا يجري فيه الصوت إلا إذا صاحبته حركة. وأن جريان الصوت بالحرف هو الحركة، ومن ثَمَّ سَمَّوا الحركات بالمجاري، أي أماكن جريان الصوت. وقد تقدم إيراد كلام سيبويه والأخفش والكسائي وابن جني في ذلك.

وإن جمعا من علماء العربية القدامى عبروا عن هذه الحركات بما يفيد مساواتها للحروف الصوامت من الجهة الحرفية[2]. وهو أحد الأوجه التي فُسِّر بها قول سيبويه: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل. وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما بني عليه الحرف. بناءً لا يزول.."[3]. قال أبو نصر القرطبي (٤٠١هـ) في أثناء شرحه له: "وقد يحتمل أن يكون الحرف في هذا الوجه الثاني كناية عن علامة الإعراب والبناء. فيسمى المجاري حروفًا. كما قال الكسائي: العربية على ثلاثة أحرف: على الرفع والنصب والخفض. فسمى الرفع والنصب والخفض حروفًا"[4].

وهذه مسألة تقدمت. وبُيِّن ثمةَ أنها مما تؤكده الدراسات الحديثة، لأن الكلام كله أصوات. وهذه الأصوات إما صوامت. وهي الحروف السواكن. وإما صوائت أو[مُصَوِّتات] وهي الحركات. والصوامت لا تجري إلا بالصوائت. ومن ثَمَّ قيل للجميع "حروف"، لأن الكلام يتكون منها جميعا على حدٍّ سواء.

---

١) سيبويه ٤/ ١٧١.

٢) مثل أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) في كتابه البغداديات ص ٤٨٧- ٤٨٨. وابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرح المفصل ٤/ ١٨٣. وأبو حيان(٧٥٤هـ) في التذييل والتكميل ١/ ١٤٤.

٣) سيبويه ١/ ١٣.

٤) شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر القرطبي ١/ ١٨. وانظر: شرح كتاب سيبويه للإمام أبي الفضل الصفار(٦٣٠هـ) ١/ ٢٥.

وأما ذِكْرُه أن المراد بعضو الحركة الذي تُنسب إليه الحركات الشفتان، ففيه نوع تطابق مع كلام أبي الأسود الدؤلي الذي تقدم إيراده، لأنه نسب الحركات الثلاث كلها إلى حركة الشفتين، ولكن هذا غير دقيق، لأن الفتح والكسر لا يبدو للشفتين عمَلٌ فيهما، وتحقيق ذلك ندعه لنتائج الوصف المعملي الآتي بعدُ إن شاء الله.

ثانيا: علَّل السهيلي نسبتَه الحركة الصوتية إلى حركة العضو بأن الضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين، والكسرة عبارة عن تحريك العضو بالكسر، فهذه حركات عضو النطق، والسكون عبارة عن خُلُوّ العضو من الحركة، فهذه إذَنْ صفات أعضاء النطق، والصوت الذي يحدث معها هو المسمى رفعا ونصبا وخفضا وجزما، لأن الصوت يكتسب هذه الأوصاف بتلك الأوضاع عند النطق، هذا ملخص كلامه، وهو مطابق لما ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني قبله، ولكن تؤخذ عليه أمور، أهمها ما يلي :

- أنه نسب الفتحة إلى فتح الشفتين، والملاحظ أن الفتحة تحدث بانفتاح التجويف الفموي كله ولا علاقة لها بالشفتين، ويظهر ذلك بوضوح عند النطق بحروف الحلق ووسط اللسان مفتوحة، فإن الناطق يلفظ بها من غير أن يحرك شفتيه، ولكنه يحرك الفكين جميعا، كما ذكر الزجاجي فيما سبق.
- أنه لم ينسب الكسرة إلى عضو معين، مع أنه ذكر أنها صفة عضو النطق، فلا بد من تعيين العضو أو الأعضاء الموصوفة بالكسر.
- أنه فرَّق بين ألقاب الحركات، وألقاب الإعراب، بأنْ جعل ألقاب الحركات من صفات أعضاء النطق، وجعل ألقاب الإعراب من صفات الصوت، وحمله على هذا التفريق ما ذكره من أن الحرف عَرَضٌ[1]، لأنه جزء من الصوت، والصوت عَرَض، والحركة عَرَض آخر، وهذه الأعراض لا يمكن أن يتصف بها إلا أجسام، فإن

---

١) العَرَضْ : هو ما يأتي طارئا على جسم من الأجسام ثم يزول، أو هو: " ما يعرض في الجواهر، ولا يصح بقاؤه" انظر: الحدود في الأصول لابن فورَك ص٨٨.

الجسم هو الذي يقبل أن يتحرك ويسكن، لأن الحركة انتقال الجسم من حيز إلى حيز[1].

وقد سبقه ابن جني إلى ذكر هذه العلة[2]، وهي علة منطقية لا يمكن الجزم باتفاقها مع الأنظمة الطبيعية للغة، ولا إخضاعها لها، وقد رد عليها ابن القيم رحمه الله فقال: "وعندي أن هذا ليس باستدراك على النحاة، فإن الحرف وإن كانَ عَرَضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله، فإن الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرك بحركة محالِّها، فاندفع الإشكال جملة"[3].

وهذا الذي ذكره ابن القيم رحمه الله مستقيم، وقد أطال ابن سينا (٤٢٨هـ) - وهو من كبار الفلاسفة الصوتيين - في الاستدلال لهذه المسألة، وبيّن أن الحركة تختلف باختلاف مصدرها، كما أنها تتنوع تبعا لمحالّها، وليست ناشئة دائما عن انتقال الجسم من حيز إلى حيز، بل هذا نوع من أنواعها فقط[4]، ومن كلامه في ذلك قوله: " وأما ما قيل في حد الحركة من أنها زوال من حال إلى حال، أو سلوك من قوة إلى فعل، فذلك غلَط، لأن نسبة الزوال والسلوك إلى الحركة ليس كنسبة الجنس أو ما يشبه الجنس، بل كنسبة الألفاظ المرادفة إياها، إذ هاتان اللفظتان ولفظة الحركة وضعت أوّلا لاستبدال المكان ثم نقلت إلى الأحوال"[5].

وبيّن أيضا أن المتحرك بالعَرَض من أحواله أن تكون له حركة بالذات، وأن العَرَض نفسه قد تكون مقارنته للجسم مقارنة لشيء موجود في الجسم[6]، وهذا هو ما ينطبق بعينه على مقارنة الحركة للحرف الملازم لمقطعه من أعضاء النطق.

وسبب هذا أن الأعراض ليست سواءً، فمنها ما يقبل صفات الجواهر، كما أن الجوهر نفسه يختلف، فمنه ماله صفة العَرَض الذي يزول، ومن هذا النوع الحركة، فهي

---

١) انظر نتائج الفكر ص٦٧، والأشباه والنظائر للسيوطي، ٢/٧٣-٧٤.

٢) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٢.

٣) انظر الأشباه والنظائر، في الموضع السابق، فقد أورد كلمة السهيلي ورد ابن القيم عليها.

٤) انظر: السماع الطبيعي لابن سينا ص١٣١-١٥٠، و: ٢٤٥-٢٧٨.

٥) السماع الطبيعي ص ١٣٢.

٦) انظر السابق ص ٢٧٨.

عَرض، ولكنها بمثابة الجوهر من جهة ذاتها وصفاتها التي منها الصوت، وليست عَرَضا من جميع الجهات[1]، كما أن الصوت أيضا ليس عَرَضا من جميع الجهات. والصوت نفسه حركة عما يمكن أن يتحرك[2]. وهذه الحركات التي نتحدث عنها جزء من الصوتِ. وليست من قبيل الصفات المغايرة لأصل الموصوف، لأنها صادرة عن حركة الأعضاء المحدثة للصوت، كما أن الصوت نفسه صادر من تلك الأعضاء مع قرع الهواء. أما الهواء في ذاته فلا صوت له؛ لأنه ينتشر بسهولة، وإنما ينشأ الصوت من حركة انحباسه بين جسمين[3].

والواقع أن الإنسان لا يمكن أن يربط بين كلمة "الضم" وكلمة" الرفع" إلا إذا كان عنده علم بما اصطُلِح عليه. أما المعنى اللغوي لكلمة "الرفع" فغير متبادر إلى الذهن من سماع كلمة "الضم" إذ لا دلالة طبيعية لإحداهما على الأخرى، فقول السهيلي رحمه الله إن "الصوت يرتفع عند ضم الشفتين" حكم غير واضح، لأن ارتفاع الصوت معناه زيادة حدته وقوته حتى يسمع من بُعْد، وهذا حتمًا غير مقصود للنحويين. وكذا يقال في قوله : " وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما" فانتصاب الصوت وانخفاضه من الجهة اللغوية لا تبدو علاقتهما واضحة بالفتح والكسر. وهما مع ذلك غير متقاسين في الواقع النطقي. ومن ثَمَّ كانت نسبة هذه الألقاب إلى أوضاع الفم أظهرَ وأسهلَ إدراكا. ولذلك عَلل بها أكثر الذين تقدم ذكرهم، وهي الموافقة لأثر أبي الأسود الدؤلي رحمه الله، وسيأتي بيان وجه تحققه عمليا إن شاء الله.

أما الجزم فمطابقته لمعنى السكون واضحة، غير أن كلامه فيه لا يخلو من بعض التناقض. لأنه ذكر أن الصوت ينقطع، والانقطاع هو الانجزام، وهو السكون. فتسميته سكونًا اعتبارًا بالعضو الذي انقطعت حركته، ثم تسميته جزما اعتبارًا بالصوت، لا معنى لها، لأن الصوت هو الذي سكن وانقطع وانجزم. وهي ألفاظ مترادفة، وإنْ قلنا إن العضو سكن عن الحركة، وقلنا هذا سكون، فإن هذا لا يمنع أن يقال: إن العضو انقطع عن

---

١) انظر: معيار العلم للغزالي ص١٩١-١٩٢.

٢) كتاب النفس لأرسطوطاليس ص٧٢.

٣) انظر: كتاب النفس ص٧١.

الحركة، فانقطاعه جزم للحركة، أي قطع لها، وهذا الانقطاع هو سبب السكون؛ لأن السكون سلب الحركة. من جهة أن ما يقبل الحركة من الأجسام إذا لم يكن متحركا فهو ساكن، أو يقال: إذا عُدِم الحركةَ خلَفَها السكون[1].

فلم يبق إلا أن نسلِّم بأن هذه الألقاب ألقاب صوتية، موصوف بها الصوت الناشئ عن حركات أوضاع أعضاء النطق، وهي نوع منه لأنها ناشئة عن التصويت الذي نشأ منه الصوت، وتُكسبُ الصوت أحكامًا لا تكون له ما لم يتصف بها، كما هو شأن الصفة للموصوف[2]. وأنه لا فرق بين أسماء الحركات وألقاب الإعراب من الجهة اللفظية الصوتية والتأصيلية[3]. ولذلك لم يفرق بينها قدماء النحويين، بل كثيرًا ما يعبرون ببعضها عن بعض، كما تقدم من كلماتهم في ذلك[4]. ومنها قول سيبويه: "الرفعة بمنزلة الضم، والنصْبَة بمنزلة الفتح، والجرّة بمنزلة الكسرة"[5]. وقال أيضا: " الرفعة ضمة، والجرّة كسرة"[6].

والدليل على هذا أنهم سموا الكلمة المضمومة مرفوعة، والمفتوحة منصوبة، والمكسورة مجرورة ومخفوضة، والمقطوعة الآخر مجزومة. هكذا أصّلوها، ثم حملوا على هذا الأصل ما لا تظهر عليه الحركات بسبب من الأسباب، وأما تفريقهم بين المبني والمعرب بإطلاق أسماء الحركات على المبني وإطلاق ألقاب الإعراب على المعرب، فقد تقدم من كلام بعض علماء النحو ما يوحي بمناسبتها لمعانيها. وسيأتي من كلام بعضهم ما يؤكد ارتباط ذلك التقسيم بالطبيعة الصوتية لهذه الحركات، ولكن قد يبدو أن هذا التفريق مسألة اصطلاحية، لا علاقة لها بالحقيقة الصوتية واللغوية لهذه الحركات الصوتية، وأصل تسميتها بهذه الأسماء[7].

---

١) انظر: السماع الطبيعي لابن سينا ص١٤٧.

٢) انظر : الحدود لابن فورَك ص٩٤.

٣) انظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص٦٧.

٤) وانظر الاستدلال لهذه المسألة بنقول عن مصادر قدامى النحويين في "مصطلحات النحو الكوفي" للدكتور عبد الله بن حمد الخثران، ص٨٩،٩١.

٥) كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤.

٦) السابق ٤/ ٢٠٣.

٧) انظر لهذه المسألة: كتاب سيبويه ١٣/١. والأصول في النحو لابن السراج، ٤٥/١، والمقتضب للمبرد ١٤٢/١. والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١٠٠/١

٧ ـ وتعرض الشيخ جمال الدين ابن إياز(٦٨١هـ) رحمه الله. للأصل اللغوي في تسمية الحركات والسكون، محاولا التعليل للتفريق بينها وبين ألقاب الإعراب في التسمية. اعتمادًا على المعاني اللغوية لهذه الألفاظ، والاشتقاق الصوتي لأصولها. فكان مما ذكره في ذلك قوله: " ولما كانت الحركات والسكون تنقسم إلى قسمين: إعرابٍ وبناءٍ. فرَّقوا بين أسمائها إذا كانت إعرابا، وبينها إذا كانت بناءً....فقالوا: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ، أي سكون، لأن الضم حركةٌ يُضم بها الشفتان، والفتح حركة ينفتح بها الفم، والكسر ينكسر بها المخرَج ويَهْوي إلى أسفل. والسكون عدم الحركة، فهذه مصادر نُقلت فجُعلتْ أعلاما على حركة البناء. ثم جاؤوا بمصادر أخرى دالة على حقائق قريبة من تلك الحقائق، لأنها هي بأعيانها، وإن افترقا في اللزوم والانتقال، فقالوا: رفعٌ بإزاء الضم، ونصبٌ بإزاء الفتح، وجرٌّ بإزاء الكسر. وجزمٌ بإزاء الوقف، إذ الرفع مصدرُ (رَفَعَ)، والضم من الواو، والواو إذا رُمتَ النطق بها ارتفعت الشفتان. والنصب مصدرُ (نَصَبَ الشيءَ): أقامه، وحركة النصْب من الألف، والألف تفتح الفمَ وتكسوه هيئةَ النصْب، والجرُّ مصدَرُ (جَرَرْت الشيءَ) إذا سحبته على الأرض، ومنه جرُّ الحبْل، وهو أصله لدُنوّه من الأرض، لأن الكسر من الياء، وفي الياء انسحابٌ على المَخْرَج ودُنُوٌّ إلى التسفُّل، والجزْم مصدر (جزَمْت بكذا) إذا قطَعْت بصحته، لأنه قَطْعٌ للحركة، أو الحرف"[1].

هاهنا أمور مهمة في تأصيل تسمية هذه الحركات. قد ذكرها ابن إياز في كلمته السابقة. وهي تدل على النظرة الثاقبة في حقائق هذه الحركات، والربط بين أصولها وفروعها اعتمادًا على التسلسل الاشتقاقي، وقد وُفق في ذلك أيما توفيق، بسبب بنائه على ما تقرره الحقائق الصوتية لهذه الحركات. والنتائج المستنبطة من كلامه تتلخص فيما يلي:

أولا: أن الأصل في تسمية الحركات في اللغة العربية الاعتماد على هيئات أعضاء النطق، فهذه الحركات هي في الحقيقة تعبير عن أوضاع حركات أعضاء النطق عند التلفظ بها، وهذا هو التأصيل الصوتي الدقيق، لأن الصوت تابع لمصدره، وتسميته بالوصف المأخوذ من هيئة مصدره عند إنتاجه عين الصواب، وهذا مفهوم من قوله: " لأن الضم

---

١) المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، ص٦٧-٦٨.

حركةٌ يُضم بها الشفتان، والفتح حركة ينفتح بها الفم، والكسر ينكسر بها المخرَج ويَهوي إلى أسفل، والسكون عدم الحركة" فنسب كل حركة لغوية إلى أصل حركة عضو النطق المنتج لها.

ثانيا: أن هذه الألفاظ التي سُمّيت بها الحركات تُعدُّ من قبيل الأعلام المنقولة، لأنها في الأصل مصادر الأفعال: ضمَّ وفَتَح وكَسَر. فتأمَّل المتأمل هيئة كل فعل عند حدوثه فاشتق منها المصدر الدال عليها فجعله علَمًا على تلك الحركة، فحركة الضامّ تسمى ضَمًّا، وحركة الفاتح تسمى فتْحًا، وحركة الكاسر تسمى كسْرًا، وبناءً على هذه الحركات العضوية الحسية سميت الأصوات المسموعة الناتجة عنها: ضمًّا وفتحا وكسرًا، وهذا نفسه حال الوقف أو السكون.

ثالثا: أن علماء العربية أخذوا ألقاب الإعراب من الأصول التي اشتُقت منها الحركات أنفسِها، فإن عضو النطق الذي ضُمّ نتج من ضمه ارتفاعُ، فسمي الضم رَفعًا لذلك، والعضو الذي فُتِح أدّى فتْحه إلى انتصابه قائمًا، أي انبساطه وامتداده، فسمي الفتح نَصْبًا لأجل ذلك، والعضو الذي كُسِر لُحِظَ فيه أنه ينجرُّ هاويا إلى جهة السُّفْل في أثناء كسره فسمِّي الكسر جَرًّا وخَفْضا للعلة التي بها سُمِّيَ كَسْرًا نفسِها، وتضمن كلامه أن أوضح ما يكون ذلك في الحركات الطوال، وهي المدات، لأن أعضاء النطق تكون معها في غاية التمكن من إصدار الصوت وإظهار هيئات إخراجه.

رابعًا: يَضح من حديثه أن هذا الإجراء إجراء اصطلاحي غرضه التفريق بين الكلمات المبنية والمعربة، لأن الحركات البنائية هي أنفسُها حركات الإعراب من جهة اللفظ، وكذلك الصورة الكتابية، والتفريق بينها منظور فيه إلى ما تصحبه من الكلمات لا إلى الحركة نفسها، كما أن التسمية جاءت تفريعا بناء على الحاجة إلى ذلك، وهذا مفهوم من قوله: "، ثم جاؤوا بمصادر أُخرى دالة على حقائق قريبة من تلك الحقائق، لأنها هي بأعيانها، وإن افترقا في اللزوم والانتقال، فقالوا: رفعٌ بإزاء الضم، ونصبٌ بإزاء الفتح، وجرٌّ بإزاء الكسر، وجزمٌ بإزاء الوقف".

والفائدة المهمة التي يجب أن تؤخذ من كلام ابن إياز في تأصيله لهذه الألقاب، هي أن الدراسة اللغوية ينبغي أن تستند على الحقائق الصوتية، فإن ذلك طريق نجاحها وسدادها، لأن اللغة أصوات، والدرس اللغوي مبني في أساسه على ما ترشحه النتائج

الصوتية من أصول النطق، وسبب هذا أن الصوت هو المجعول دليلا على المعنى، فتعيين الأصل الصوتي يقود إلى تعيين المعنى اللغوي المراد.

٨ـ ومن نماذج التفسير والتعليل لألفاظ الحركات، وألقاب الإعراب المتفقة مع طبيعة وضعها الصوتي، والمتفقة إلى حد كبير مع ما تقدم عند ابن إياز: تفسير الرَّضِيّ الاستراباذي (٦٨٦هـ) إذ يقول: " وإنما قيل لعَلَم الفاعل رفع لأنك إذا ضممتَ الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه، فسُمِّي حركة البناء ضما وحركة الإعراب رفعا، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً، وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أي أقمته بفتحك إياه، فسُمِّيَ حركةُ البناء فتحًا، وحركة الإعراب نصبا، وأما جرّ الفكّ الأسفل إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسُمِّيَ حركة الإعراب جرًا وخفضًا، وحركة البناء كسرًا، لأن الأولَيْنِ أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث، ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد، فسمي الإعرابيّ جزما، والبنائيّ وقفًا وسكونًا"[1].

لقد أوضح الرضيّ بجلاء ترادف معاني ألقاب الحركات وألقاب الإعراب، مع توضيح نوع الفرق الذي جعل النحويين يعبرون ببعضها عن بعض، طَاردين مسألة الأصل والفرع، والسبب والمسبَّب، وبيَّن أنها كلها أصوات مأخوذة من أوضاع جهاز النطق، والتفريق بينها في التلقيب مسألة اصطلاحية وإن كان قد التمس لها نوع مناسبة، كما أوضح أن المعاني المعجمية لهذه الألفاظ جاءت وَفْقا للهيئات التي يتشكل عليها جهاز النطق عند التصويت بها، وأن هذه الألقاب تنبئ عن حركات حسية وهيئات صادرة من فم الناطق، فثمة كسر حقيقي يتبعه انجرار العضو إلى السُّفْلِ، وفتح يتبعه انتصاب العضو قائمًا مستويا لا مرتفعا ولا منخفضا، وضمٌّ حسيٌّ ينشأ منه ارتفاع العضو، وهذا وفاق لما ذكره معاصره ابن إياز.

ومما قد ينتقد على الرضي من كلامه السابق على اعتباره بعيدًا عن التصور الصوتي قوله: "كأن الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أي أقمته بفتحك إياه" فإن فتح الفم ليس

---

١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ١/ ٦٠-٦١.

عن سقوط ولا شِبهه، وكون الفتح ينشأ بعد فتح الفم ليس معناه أن الفم ينتصب انتصاب الساقط بعد إقامته، وإنما يُحمل ذلك على معنيين اثنين يلحظان على وضع الفم عند الفتح، الأول: أن الفكّين العلويَّ والسفليَّ يتوازيان عند الانفتاح من غير أن يكون أحدهما متقدما عن الآخر ولا متأخرًا عنه، وعندئذ يحصل لفتحة الفم كلها انتصاب طوليٌّ، وهو امتداده علوًا وسُفلًا، بعد أنْ كان الفم مغلَقا، وليس هيئة السقوط والانطراح. والثاني: أن اللسان يتخذ وضعا في داخل الفم عند النطق بالفتح يكون فيه منتصبا من أوله إلى آخره من غير أن يكون له اعتراض على شيء من الهواء المنبعث من الداخل، وسيأتي بيان هذا وتحقيقه إن شاء اللّه.

وثمةَ مناسبة مهمة جدًا ـ تُفهم مما تقدم من كلام العلامة الرضيّ ضمنا ـ بين البناء وأسماء الحركات، وبين الإعراب وألقابه، وهي المناسبة نفسها المفهومة من حديث ابن إياز، وتفصيلها أن كل حركة أصلية تنشأ عنها صفة لازمة لها، وتلك الصفة فرع، والأصل هو الحركة من حيث هي بذاتها، فالأصل في المفتوح الفتح، وهو ناشئ عن انفتاح الفم، فلما كان الفتح هيئة الفم عند انفتاحه من الجهة اللغوية، اعتبرت هذه الحركة أصلاً، فناسب أن يلقب بها ما لا تفارقه من الكلمات، وهو المبني، ومن ثمَّ قيل فيه: مفتوح، أي : باقٍ على أصله من الفتح ولم يطرأ عليه شيء.

ثم إن الفتح ينشأ عنه الانتصاب وهو هيئة عضو النطق عند الانفتاح، فهو صفة عارضة للتجويف الفموي زائدة على وصفه الأصلي، ومن ثمَّ ناسبت أن تكون لقبًا للفتحة العارضة، وهي فتحة الإعراب، لأنها زائلة بتغير الموقع الإعرابي، فالمبني مفتوح استصحابا للأصل، والمعرب منصوبٌ اعتدادا بعروض النصب مُسبَّبًا عن الفتح، لأن النصب صفة ناشئة عن الفتح، كما أن الإعراب صفة ناشئة عن الموقع السياقي للكلمة.

وهكذا يقال في الضم والجر، على أنهما أصل حركة أعضاء النطق، ثم ينشأ عن الأول ارتفاع العضو إلى أعلى، وينشأ عن الثاني انجراره إلى أسفل، فسميت حركة المبني ضما وكسرا طردًا للأصل، ولقبتا بالرفع والجر فيما تطرآنِ عليه من الكلمات وليستا أصلا فيه، وذلك يناسب طروءَ الارتفاع ونشوؤَه من الضم، وطروءَ الجر ونشوؤَه من الكسر، فسموا بأصل الحركة ما كانت فيه أصلا، وسموا بلقبها العارض ما كانت فيه عارضة.

وهذه المناسبة ذكرها لفيف من النحويين، وعَزَوْا إليها أصل التفريق في التلقيب بين الحركات البنائية والإعرابية[1]، كعبارة القاسم بن محمد الواسطي الضرير (القرن الخامس) في شرحه لقول ابن جني: "الإعراب أربعة أضرب: رفع ونصْب وجرٌّ وجَزْم، والبناء أربعة أضرب: ضم وفتح وكسر ووقف"[2] فقال: "فهذه الأربعة - حركات البناء - هي الأصول، وحركات الإعراب فروع، وإنما كانت فروعًا؛ لتغيُّرها من حال إلى حال"[3].

فهذه مناسبة واضحة، ولكن يعكر عليها أن صفة الحركة واحدةٌ في المبني والمعرب، فعضو النطق موصوف بالارتفاع في حال الضم مطلقا، وموصوف بالنصب في حال الفتح مطلقا، وموصوف بالانجرار والانخفاض في حال الكسر مطلقا، لا فرق في ذلك بين حركات المبني والمعرب، فلو قيل في المبني : مرفوع ومنصوب ومجرور لصح ذلك صوتيا؛ لتحقق سببه ومعناه لغة، لأن هذه الصفات لازمة لحال أداء الحركات الثلاث أنَّى وُجدَتْ، ومن ثَمَّ لا يمكن أن يفرق الإنسان بين المبني والمعرب من كلمات الجملة الآتية لمجرد النطق بالضم: (جلستُ حيثُ يجلسُ زيدٌ) لأن المضموم موصوف بالرفع الصوتي في الجميع ولا فرق بين معربه ومبنيّه، وليس مجرد الضم فارقا مميزًا بين الأصل والطارئ من هذه الضمات. كما أن حذف النون في الأفعال الخمسة ليس مفرقا بين النصب والجزم، وإنما يحصل التمييز بالموقع الإعرابي أو المعنى ونحوهما من القرائن.

فلم يكُ بدٌّ من أن يقال إن هذا التفريق بين أسماء الحركات وألقاب الإعراب مهما كان له من مناسبة ظاهرة، واعتبار منطقي، لا يَعْدُ كونه مصطلحا اصطُلِح عليه لضبط أحوال الإعراب، وتسهيل تعليم اللغة، فهو إجراء وصفيٌّ يُنظر فيه إلى متعلقاته لا إلى ذاته، ولكن يجب أن يفهم - بناءً على ما سبق - أن له أصلا لغويا صحيحا، وهو العلاقة الاشتقاقية الكائنة بين المصدر وفعله، والمنطقية الكائنة بين السبب ومسببه، وأنه مبني على الطبيعة الصوتية لهذه الحركات.

---

١) انظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز، ١/٦٦-٧٧.

٢) اللمع في العربية لابن جني، ص٥٠.

٣) شرح اللمع في النحو، للواسطي، ص٩.

ب ـ التفسيرات والتعليلات المعنوية:

ومن علماء العربية مَنْ تناول وصف هذه الأصوات وتعليل تلقيبها بتلك الألقاب، من الجهة المعنوية، محاولين التفريق بين أسماء الحركات الأصلية، وألقاب الإعراب في أصل التسمية، لأنهم وجدوا مَن قبلَهم قد فرقوا بينها من الناحية التطبيقية، فالتمسوا لها عِللاً منطقية أرادوا بها الربط بينها وبين مدلولاتها في السياق اللغوي، ولكن تلك العِلَل لا تبدو لها علاقة بالأصول الصوتية لهذه الحركات وألقابها، ولا بحقيقتها اللفظية، كما سيتبين من النماذج الآتية:

١. من هذه التفسيرات والعلل المعنوية ما تقدم أن ذكره العلامة الزجاجي رحمه الله ونسبه إلى البصريين في تعليل الجر.إذ قال: "وأما الجر فإنما سُمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك مررت بزيدٍ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك : المال لعبدِ الله، وهذا غلامُ زيدٍ"[1].

ولا ريب أن ما ذكره من أن حروف الجر من الروابط التي تربط العلاقات بين كلمات اللغة، وتنسب بها معاني الأفعال إلى الأسماء صحيح ولا جدال فيه، ولكن هذا ليس خاصا بحروف الجر، بل تشترك فيه كل الأدوات، كأدوات العطف، والاستفهام، والشرط، ونحوها، ولا علاقة لذلك الربط بحقيقة الجر، وليست الإضافة جرّا، وإنما هي نسبةٌ معنوية، والجر حركة حسية، وتسميته لدى فريق من النحويين بالخفض يُفهم منها أنه حركة باتجاه السُّفْل.

وأما إيصال الباء للمرور إلى (زيد) في نحو: مُرَّ بزيد، فمفهوم من دلالة عموم السياق، وليس من لفظ الجر المدلول عليه بعلامة الكسر، ولا من المعنى المفهوم من الباء نفسها في سياقها، وهو الإلصاق والمخالطة وملابسة ما قبلها لما بعدها، فإن علاقة هذا بلفظ الجر أو الخفض الدال على التسفُّل والانخفاض يصعب تصورها، ولا سيما إذا تقرر أن الجرة هي الكسرة لغةً كما تقدم مرارًا.

٢ـ ومن التفسيرات المعنوية قول الحيدرة اليمني(٩٩٩هـ) رحمه الله: "وألقاب الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم. وهذه ألقاب صياغية من المعاني، وذلك أن

---

١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص٩٣-٩٤.

الفاعل والمبتدأ لمّا كانا شريفين سُمي إعرابهما رفعا، وكذلك المفعول وشبهه لما كانت حركته خفيفة، يخرج بغير تكلف سُمِّيَتْ نصبا، والنصب الصوت الحسن السهل، وقيل للجر جرٌّ لأنه يجر معاني الأفعال إلى الأسماء..."[1].

ولا شك أنه لا يمكن للإنسان أن يتصور مثل هذه العلاقات المنطقية على الحقيقة، فأي علاقة يمكن ربطها بين الشرف وهو صفة معنوية، والرفع الحركي وهو صفة حسية؟ كما أنه يستبعد معنى الشرف المذكور في مصطلح (الفاعل)، وهو مصطلح تركيبي لا علاقة له بالمدح ولا الذم، كما يستبعد تصور مراعاة معنى الحسن والسهولة في المعنى اللغوي للنصب الحركي المدلول عليه بالفتح.

٣ـ ومن هذا النمط من التعليل المعنوي : قول عز الدين القواس الموصلي(٦٧٢هـ) رحمه الله : "وألقاب الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، فالرفع من رفع المنزلة، لكونه عَلَما لإعراب الفاعل الذي هو أعلى المراتب، والنصب من نَصَبَه المرض إذا غيَّره، لكونه على المفعول الذي يتأثر بفعل الفاعل ..." وجوّز في علة تسمية الجر، الوجهين السابقين : الوجه الصوتي والوجه المعنوي [2].

وكلامه في الرفع ككلام سابقه في نسبة الرفع إلى الفاعل بجامع الشرف وارتفاع الرتبة!! وإذا ادّعِيَ هذا في الفاعل فليت شعري ما شأن سائر المرفوعات؟ هل جاءها الرفع من تلقاء نصيب لها من هذا الشرف؟!! وقد علل النصب بنقيض سابقه، فهناك عَلَّله الحيدرةُ بأنه بمعنى الحسن والسهولة لغة، فسمي المنصوب منصوبا لسهولته وخفته لذلك!! وهنا جعل القواس معناه المراد المرض، لأن المفعول ـ في هذا الزعم ـ واقع تحت تأثير الفاعل مصابٌ بعذاب أليم منه، فهو منصوب مكظومٌ!! ولم يذكر سبب لحوق هذا العذاب المُدنِف لسائر المنصوبات التي لا تقع تحت تأثير الفاعل.

٤ـ ومن قبيل هذا التعليل قول العلامة الدماميني (٨٢٧هـ) رحمه الله: " ...لأن حقيقة قولنا: مرفوع، إنه عُمدة، لأن ذلك إعراب العُمد، أي إعراب ما هو أحد جزئي الجملة "[3].

---

١) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني، ص١٦٧ـ ١٦٨.

٢) شرح ألفية ابن معطي للقواس الموصلي، ١/ ٢٢٥

٣) تعليق الفرائد للدماميني ١/ ١٣٤.

وذهب بعضهم إلى أن هذه التسميات عائدة إلى كثرة المعرب بها وقلته، وكثرة المبني وقلته. فسمي الكثير بالأخف منها، وهو نصب المنصوبات لكثرتها وخفة الفتح، وسمي القليل وهو المرفوعات بالثقيل وهو الرفع لثقل الضم ليعتدل الكلام بتخفيف ما يثقل وتثقيل ما يخف![1] والتمس بعضهم عللا أخرى من هذا القبيل ليس لها أي علاقة بتاريخ ابتداء وضع هذه الأسماء، ولا بحقائقها الصوتية المتقدمة.

إن هذا النوع من التعليلات المنطقية التي لا يخلو بعضها من الطرافة، لا أرى أيها الباحث أهمية للاسترسال في إيراد مزيد منها، لعدم إضافتها شيئا مغنيا في الوصول إلى غرض البحث. ومن ثم استكفيت بإيراد نماذج قليلة يستدل بها على وجودها وعدم استبعادها، وهي حتما مما يجدها القارئ عند بعض النحويين ولا يجد لها أي علاقة بالطبيعة الصوتية لهذه الألقاب الإعرابية الموضوعة للدراسة، بل يجدها من تأملها بعيدة كل البعد عن الواقع اللغوي، وفيها من التكلف والتأويل ما لا يخفى.

وإن وجود مثل هذا النوع من التعليل المنطقي المباين للأصول الصوتية لألفاظ اللغة ليدعو دارسي العربية إلى التعمق في تتبع منطلقاتها اللغوية، لأن حملها على غير ما وُضعت له أساسا نشأ منه تعقيد كبير حال بين أبناء العربية وبين إدراك سلاستها وعذوبتها، ونفَّر منها ملتمسيها، فعزُب عنهم التوفيق بين ما يجدونه مطبَّقا في الواقع الاستعمالي، وما دُوّن من قوانين وعلل لايفسرها ذلك الواقع.

* * *

---

1) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ٤٤، ٤٦.

موقف الدراسات الحديثة، ونتائج التحليل المعملي:

لقد تناول كثير من الباحثين في الصوتيات الحديثة حديث الحركات، تصنيفا وتحليلا، ولكنَّ كثيرا منهم انطلقوا متأثرين بالدراسات الغربية من جهة التحليل الصوتي، ولم يكن اهتمامهم تأصيل النطق العربي الموافق لما وصفه أوائل علماء اللغة، الذين شافهوا العرب الأقحاح أيام صفاء اللغة ونصاعة ألفاظها، أو مَن روى عنهم وتأثر بهم ولم يتجاوز الوصف الصوتي للنطق العربي الخالص، مثل من تقدم ذكرهم وإيراد أقوالهم عبر القرون الغابرة.

والدارس العربي يحتاج إلى الوصف المعملي الموافق للنطق العربي، بطريقة تفسر المدلولات اللغوية الدقيقة لهذه الألقاب كما أطلقها الأوائل الذين أصَّلوا لها، كما أنه يحتاج إلى نتائج معملية غير مقتصرة على تحليل الملامح الصوتية التي لا يمكن قياسها بحاستي السمع والبصر المجردين، بل ترتكز على إظهار حقيقة اللفظ من جهة أصوله التي بُنِي عليها، وهي حقائقه المدرَكة لدى ناطقيه ابتداءً؛ لأن ذلك أقرب إلى الذوق العربي الذي أطلق هذه الألفاظ معتمدًا على مجرد إدراكه لما يسمعه ويبصره.

ولقد تقدم من كلام أئمة النحو واللغة تحديدهم للأجزاء النطقية التي يمكن أن توصف بالفتح والضم والكسر في أثناء التلفظ بالحركات الثلاث، وقد توصلوا إلى كثير من الدقائق الصوتية لهذه الحركات، فحددوها وعللوها عن طريق منهج الملاحظة، معتمدين في وصفهم ودراستهم لطبائع أصوات اللغة وحقائقها نتائج الملاحظة المباشرة، وهو أدق منهج وأسلمه؛ لأنه يؤدي إلى المعرفة المباشرة، وليس عن طريق شيء آخر قد يُختلف في تحليل نتائجه، كالآلات المعملية، ونحوها، وهو المنهج الذي يسميه المحدثون بـ"علم الأصوات التجريبي" لأنه يستعمل منهجا تجريبيا لدراسة الأصوات اللغوية، وفيه يلجأ المحلل إلى محاولة تحديد نوع الصوت وقوته وضعفه ونغمته، وتحديد الأعضاء التي تنتجه، وأوضاعها في أثناء النطق؛ للتفريق بين أنواعه من جهة كميته وحجمه وحركته وسكونه، وتفخيمه وترقيقه، وجهره وهمسه، ورخاوته وشدته، ونحو ذلك، عن طريق التجربة والاختبار، وقد يسمى بـ"علم الصوت المعملي" لما يستعمل فيه من آلات وأدوات في المعامل الصوتية تعين على تحديد الأصوات ورسمها[1].

---

1) انظر: دراسة الصوت اللغوي ص٣٥-٦٤، ومعجم علم الأصوات للخولي ص١١٢.

ومن هذه الزاوية يتبيّن للمتأمل أن الدراسات الحديثة تلتقي مع الدرس الصوتي القديم في النحو العربي. في بعض المناهج المتبعة لتحليل الأصوات، ومنها المنهج التجريبي هذا، الذي يلتقي مع منهج الملاحظة المباشرة عند علماء العربية القدماء، والفرق بينهما أن المحدثين استخدموا آلات معملية للملاحظة. والقدماء اعتمدوا على الملاحظة المباشرة. ومن ثَمَّ نجد أن المحدثين لم يتجاوزوا في كثير من معالجاتهم الصوتية ما قرره علماء العربية. وأن ما توصلوا إليه من نتائج يتفق إلى حد كبير مع ما سبق إليه علماء العربية.

ومن هنا تجدنا مدفوعين إلى معرفة حقيقة ما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة. في شأن الطبيعة الصوتية للحركات. للنظر في مدى مطابقته للوصف الذي قدمه علماء العربية لها. وما أظهرته الحقائق العلمية المستندة إلى نتائج المعامل الصوتية البالغة الدقة. فإن ذلك يجعل القارئ على دراية مُثبَتة علميا بمناسبة الضم للرفع. والفتح للنصب. والكسر للجر. من حيث مطابقة المرئي من حركات الفم للصوت المسموع. ومن حيث تحديد جميع الأجزاء النطقية التي تشارك في إنتاج هذه الحركات. فإن هذا مما يعتمد عليه كثيرا في تعليم النطق. والتفريق بين المنطوقات. وتعيين الخطإ من الصواب.

فهل نتج الضم والكسر والفتح عن عملية تركيبية فيزيائية فسيولوجية اشترك فيها الحلق واللسان والشفتان والأسنان والمحيط التجويفي للفم كله. فظهرت مختصرة فيما نسمعه ونسميه فتحًا وضما وكسرا؟ يبدو أن الأمر يحتاج إلى إيضاح يجمع بين الدقة والبساطة والوضوح. وإلى إثبات يجمع بين نتائج الملاحظة المباشرة السمعية البصَرية، ونتائج المعامل الصوتية الدقيقة؛ فإن ذلك يفضي إلى نتيجة واضحة معلَّلَةٍ علميا. مدعومة بالبرهان المبين على تأصيل تسمية هذه الحركات بتلك الأسماء والألقاب.

لأنَّ المتأمل في حقيقة التصويت قد يستبعد أن يكون جزء من أجزاء التجويف الفموي صغيرًا كان أو كبيرًا بعيدًا عن التأثير في تشكيل صوت الحركة. والدليل على ذلك في الواقع المشاهد اختلاف أصوات التيار الهوائي في أثناء مروره بأي حيّز من الأحياز التي يعبرها وتحتويه.

الوصف المعملي للحركات

باستخدام التصوير الطيفي للكلام، والتقاط صور أعضاء النطق بالأشعة السينية، أمكن تحديد أوضاع اللسان في أثناء النطق بالحركات الثلاث. كما ظهر أن لتلك الأوضاع أثرًا في تعيين صوت كل حركة وتمييز صفاتها، وكذلك ظهر ما للأعضاء الأخرى من هيئات متباينة في أثناء النطق بالحركات الثلاث. فقد لوحظ اهتزاز الوترين الصوتيين الموجودين في الحنجرة عند النطق بالحركات، وينتج عن اهتزازهما صوت الحنجرة، ويتبع ذلك أوضاع خاصة للشفتين، وللفكين نزولا وصعودًا، ويكاد جمهور الصوتيين الذين حاولوا وضع رسم تقريبي لأوضاع اللسان في داخل التجويف الفموي يتفق على الرسم التقريبي الآتي[1]:

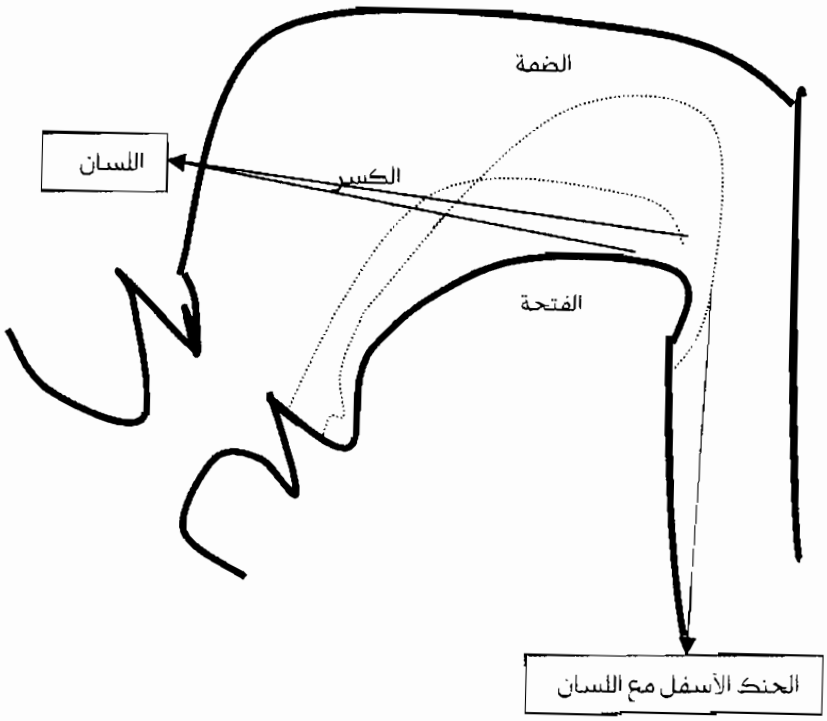

---

١) انظر : مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام، لآرنست بولجرام ص١١٦، والتشكيل الصوتي في اللغة العربية للعاني ص١٠٦، وعلم الاصوات العام لكمال بشر، ص١٣٣.

يتبين من هذا الرسم اختلاف أوضاع اللسان مع كل حركة، ويتخذ الفكان والشفتان وما حولهما أوضاعا دقيقة جدًا تتكيف عن طريقها هذه الأصوات فتتميز. على التفصيل الآتي:

أولا: الفتحة: ينفصل الفكان السفلي عن العلوي، وينفتح التجويف الفموي. فيذهب الفك السفلي منخفضا بموازاة الفك العلو من غير رجوع للخلف، فتنفرج لذلك الشفتان والأسنان؛ لأنها جزء من الفكين، فلا يعترض على هواء الصوت شيء، ويمتد اللسان منبسطا في قاع الفم. كما يظهر في الرسم المتقدم. فيتسع التجويف الفموي اتساعا بقدر درجة الفتح وطوله.

هنا تظهر حقيقة تسمية هذه الفتحة فتحا ونصبا، فقد تبين أنها تنتج عن طريق انفتاح الفم بجُمعه، انفتاحا متوازيا. وباستمرار هذا الانفتاح ينتصب الفم بانفتاح الفكين إلى أقصى حد. كما أن اللسان أيضا ينتصب بامتداده في داخل الفم على شكل الفك السفلي الذي لزق به. فمن نطق بالفتح من غير إظهار لهذه الكيفية لم يُصب صوت الفتح الحقيقي.

وأما ما يذكره بعض أهل الأداء والباحثين من أن الشفتين تكونان مفتوحتين. فليس بالوصف الدقيق. لأن ذلك يوهم انفتاحهما مستقلتين عن الفكين، والصواب أنهما تابعتان للفكين، والفكان هما اللذان ينفتحان ويتباعدان. ومن ثم يُلحظ أن التجويف الفموي ينفتح كله عند حدوث الفتحة، فيخرج الهواء بانبعاث كامل دون حبس أو تضييق عليه. ولهذا كانت أخف الحركات، لأنها لا تتطلب إشراك اللسانِ أو الشفتين. بل تنسل انسلال النَّفَس[1].

ثانيا: الضمة: ينفصل الفك السفلي عن العلوي قليلا بما يكفي لمزايلة الأسنان السفلى للعليا. ولكن من غير انفتاح. وتنقبض الشفتان متجهتين للعلوّ. فتتضايقان حتى تكادان تنغلقان. وتبقى فرجة بينهما يمر منها الهواء. ويتحدب اللسان من الخلف . كما في الرسمة . متجها نحو سقف الحنك. وتنزل أسَلَته لازقة بأسفل الحنك السفلي. وينقسم تجويف الفم إلى قسمين: قسم ضيّق خلف اللسان. وقسم واسع مدوَّر أمام اللسان. وفي هذه الهيئة يأتي الصوت منبعثا عبر الحنجرة فيهتز التجويف الفموي كله. محدثا صوت الضم. بما يلائم هذه الهيئة العضوية.

---

١) انظر: مجلة التواصل اللساني ٦ / ٤٦، العددان ١،٢.

ولأجل هذا الانضمام الملحوظ للشفتين سميت الحركة ضمة، ولأجل الارتفاع الحادث لهما بعد الضم مع ارتفاع الجزء الخلفي من اللسان للحنك الأعلى سمي الضم رَفْعًا، وهذا واضح جدًا لمن تأمله. وهذا يحقق صحة تسمية الضمة رفْعةً، كما كان بعض النحويين يسميها.

ثالثا: الكسرة: يزايل الفك السفلي قرينه العلويّ، فينفصل عنه منكسرًا انكسارًا يسيرا للخلف، ولكنه انكسار في وضع النزول(الانخفاض) بحيث يُلحظ تقدمٌ ما للفك العلويّ في جهة الأمام، وهو تقدُّمٌ ناتج عن تأخر الفك السفلي عنه، فلا يكون ثمة موازاة تامة بينهما، وتظل الشفتان في مكانهما تابعتين للفكين، فتتقهقر الشفة السفلى قليلا مع فكها للخلف، ويُلحظ رجوع يسير لجانبيهما عند إخلاص الكسر وإظهاره بشدة، ويُلحظ ذلك أكثر ما يُلحظ عند مَن يُحرِّك شِدقيه ويسحبهما للخلف، أما اللسان فيرتفع من الخلف إلى مؤخرة الحنك الأعلى، ولكن دون ارتفاعه لدى الضم . انظر الرسمة . وينزل طرف ذَولَقه تحت لثاث الثنايا السفلى.

فلأجل هذا الانكسار الملحوظ للفك السفلي وانخفاضه عن العلويّ، سميت حركته كسرًا، وسميت جرًا وخفضا، لهذا الانجرار الذي أدى إلى انخفاض الفك السفلي عن مكانه الطبيعي قبل التلفظ بهذه الحركة. كما يُلحظ أن طرف اللسان النازل في أسفل الفك السفلي خلف لِثاثِ الثنيتين ينجر قليلا إلى الخلف عن وضعه الذي كان فيه قبل ذلك[1].

لاحقة مقتضاة:

ومن مقتضَيات هذه الدراسة التي ينبغي أنْ يُصرح بها وتُلحَق بهذا الإطار أن النطق الفصيح للحركات الصوتية العربية جاء مقرونا بهذه الحركات والهيئات المذكورة لأعضاء النطق، وكان هذا شائعا لديهم، ولأجله نسبوا إلى هذه الهيئات العضوية ما يصدر عنها من الأصوات، وأطلقوا على كل صوت لفظة توافق المعنى المعجمي لحركة العضو الذي نشأ منه ذلك الصوت. ولا ريب أنهم لم يقولوا: فتح وضم وكسر ورفع ونصب وجر:

---

١) انظر حول هذا الوصف المعملي : مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام، لأرنست بولجرام ص١١٦-١١٧. والتشكيل الصوتي في اللغة العربية للعاني ص٣٨-٦٧. ودراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر ص ١٥١. وعلم الأصوات العام لكمال بشر، ص٤٦.

إلا بالملاحظة البَصرية المباشرة لهذه المعاني من تحركات أعضاء النطق بوضوح، ولولا ذلك الوضوح في الحركة العضوية لَمَا تميز صوتها عن غيرها، ولَما قسموا كل حركة إلى جزأين: أصل الحركة، ثم الوصف الناتج عنها، كما تقدم.

وإنما ذكرتُ هذا لما يُرى عند كثير من الناس - ولا سيما العجم - عندما ينطقون بهذه الحركات في أثناء القراءة من غير تحريك للشفتين والفكين والشدقين، فيكتفون بتحريك اللسان مدعومًا بصوت الحنجرة وحركة الوترين الصوتيين، فتُسمَع أصواتهم ضيِّقةً محبوسة يابسة غير سلسلة ولا منطلقة في أثناء التصويت بالحركات الثلاث، حتى إن بعض القراء من العجم يعدون تحريك الفكين في أثناء النطق خطأً في تجويد القراءة! وإذا شرع أحدهم في القراءة لم يكَدْ يحرك شفتيه بوضوح إلا بالميم والباء، والفاء والواو بوَهن لا يكاد يُدرك، كما أن بعض الباحثين في المعامل الصوتية يجرون تجاربهم لِسَبْر حقائق أصوات الحركات الثلاث على ناطقين من هذا النوع الذي لا يحرك فكيه وشفتيه وشدقيه تحريكا ظاهرًا، ومِنْ ثَمَّ كانت أحكامهم ناتجة عن تحليل غير دقيق وعمل غير مؤصَّل، وهذه مسألة بالغة الأهمية في تحليل الأصوات، وفي مجالات البحث العلمي الدقيق، والتحليل الصوتي تعتمد مصداقيته على أمرين:

الأمر الأول: تحديد المجال الصوتي الذي يراد قياسه، وأخذه من مصدر مطابق لأصله، وحقيقته المثبتة نظريا، وهذه الحركات لا ينبغي أن تقاس أصواتها ممن لا ينطقها نطقا موافقا للوصف النظري الذي قدمه علماء العربية الذين عاصروا نقاء الفصحى، أو روَوْا عمن أخذ وصفها من نطق أهلها الخُلَّص.

الأمر الثاني: المعرفة التامة بالنظام الصوتي الأصلي الذي تنتمي إليه المادة الصوتية المعالَجة. فإذا كان المحلل الصوتي محدود المعرفة اللغوية، فإنه قد لا يعطي حقائق واقعة، ناهيك عن أن سلامته من التأثر بسوابق ثقافية أوظروف أخرى مصاحبة واردة لا محالة، كما أن آلة القياس في المعمل الصوتي نفسها قد لا تكون عالية الدقة، وكل ذلك مَظِنّة للحدِّ من موضوعية المُحلِّل الصوتي ودقته[1].

---

١) انظر: مدخل الى التصوير الطيفي للكلام، لأرنست بولجرام ص٢٠٤-د٢٠٠، وتعليق المترجم عليه في ص٦ د٢،٧ د٢.

نتائج الدراسة

وهذا أوان إيجاز أهم ما استبان من نتائج ما تقدم من الدراسة:

١. أن الحركات تنتج عن طريق هيئات متنوعة ومختلفة لأعضاء النطق في التجويف الفموي، فكانت تسميتها حركاتٍ تعبيرا عن حركات الأعضاء التي تنتجها، فهي حركات جسمية حقيقية في أصلها، وأن تنوعها هو سبب تباين أصواتها.

٢- جاء الاصطلاح على تسمية كل حركة صوتية بالحركة العضوية التي تنتجها في جهاز النطق البشري، ودالة عليها دلالة صوتية ومعجمية.

٣- الأسماء والألقاب التي أطلقها علماء اللغة على الحركات منظور فيها إلى حركات الشفتين والفكين والشِّدْقين والأسنان في أثناء التلفظ بها، والدراسات المعملية الحديثة أكدت ذلك وأضافت إليه ما تقتضيه أحوال اللسان وهيئاته عند النطق، فقد تبين من خلال التصوير الطيفي للكلام بجهاز الاسبكتروجراف والتصوير بأشعة الإكس أن لِلّسان أثرًا ومشاركةً في تكوين صوت الحركة وتكييفه.

٥. تبيَّن أن التفريق بين أسماء الحركات وألقاب الإعراب في التسمية لا يرجع إلى أسباب صوتية لفظية، ولا إلى المعنى المعجمي لكل لفظة منها، بل هو إجراء اصطلاحي اقتضاه التقعيد الإعرابي، والغرض التعليمي، ولكن تبين أيضا أن هذا التفريق في التسمية لم يأتِ اعتباطا بل كان لمناسبة ظاهرة بين كل حركة ولقبها من جهة البنية الصوتية العميقة، فقد تبين من الناحية الفسيولوجية أن الفتح يقتضي انتصابًا، والضم يقتضي ارتفاعا، والكسر يقتضي خفضا وجرًا.

٦. الفتح نَصْبٌ، والكسر جرٌّ وخفْضٌ، والضمُّ رَفْعٌ، كل حركة مرادفة للقبها، ولكن من الجهة التأصيلية لا يكون اللقب إلا بعد تحقق مسماه، فلا يأتي النصب إلا بعد تحقق الفتح، ولا يأتي الرفع إلا بعد تحقق الضم، ولا يأتي الجر إلا بعد تحقق الكسر، لأنها أسماء صوتية تابعة لحركات عضوية، وبناءً على طروء اللقب ونشوئه مُسَبَّبًا عن الحركة الأصلية المبتدَإِ بها نُطقا رأى علماء النحو العربي تخصيص الاسم الخاص بالحركة الأصلية(الفتح، الجر، والضم) بحركة البناء،

لِلزومها، لمناسبة الأصالة الابتدائية للصوت لأصالة تسميته لغَةً، ذلك أن حركة العضو عند الفتح ـ مثلا ـ معناها لغةً: الفتح، دلالةً معجميةً، وهكذا يقال في الباقي.

كما رأوْا أن يكون اللقب الطارئ على كل حركة مخصَّصا بهذه الحركة حيث تقبل التغيير ويخلفها غيرها ولا تلزم، وذلك يكون في الكلمات المعربة، فيقال فيها: الرفع والنصب والجر، لكون هذه المعاني طارئة وناشئة من بعد تحقق أصل الحركة.

٧ـ تقرَّرَ ـ بناء على النتيجة السابقة ـ أن الرفع وصف صوتي، والنصب وصف صوتي، والجر وصف صوتي، وصرف هذه الأوصاف الصوتية إلى إطلاقها على المواقع الإعرابية المصاحبة لها مسألة اصطلاحية، جاءت استجابة للدواعي السابق ذكرها.

٨ـ لا يلزم أن تكون هذه الحركات علامات على الإعراب في كل كلمةٍ معربة، لأن الكلمة المعربة قد تحرك بحركة عارضة أو للجوار وغيرهما مما لا يقتضيه الموقع الإعرابي، وقد يكون آخر الكلمة المعربة حرفا لا تظهر عليه الحركات، أو صوتًا لا يقبل التحريك، وهذا يدل على أن هذه الحركات قد تأتي لأغراض دلالية، وقد تأتي لأغراض صوتية صِرْفة لا علاقة لها بالمعنى.

٩ـ تبيّنت أهمية تعليم النطق الصحيح بالحركات الثلاث، وتمييزها عن غيرها من الأصوات، ولا سيما السكون، وأهمية ربط نطقها بحركات الأعضاء المنتجة لها، لأن الاعتماد على النطق التلقائي في هذا الجانب تنتج عنه أخطاء كثيرة في تعلّم اللغة وتعليمها، كما هو الشأن في الاعتماد على النطق التلقائي للحروف الأخرى في التراكيب النحوية.

١٠ـ ثبت من خلال هذه الدراسة أن جمعا من علماء النحو العربي قد وضعوا أسسا تأصيلية للوصف الدقيق لأصوات الحركات، وأنهم بنوا على ذلك كثيرا من آرائهم وتحليلاتهم، فأصابوا في دراساتهم كثيرا لصحة المنطلَقات اللغوية التي بَنَوا عليها، كما أظهر التتبع الدقيق للطبيعة الصوتية لهذه الحركات أن تعليل تسمياتها بارتباطها بمعانٍ فيما يُعرب بها أن ذلك غير دقيق، ولا يمكن القطع به، ولا يوجد ما يؤيده من الناحية التاريخية لأساس تسميتها، كالقول بارتباط

الرفع بالفاعلية لشَرف الفاعل أو لقوته أو لأسبقيته. وارتباط النصب بالسهولة أو الصعوبة أو لكثرة المنصوبات. وارتباط الجر بقلة المجرورات. أو بالربط. أو بنزول الرتبة. ونحو ذلك من هذه العلل التي لا يمكن إثباتها علميا. وتأباها الطبيعة الصوتية والأصول التاريخية لتسمية هذه الحركات. وقد تقدمت مناقشة ذلك كله.

١١. أظهرت هذه الدراسة أن النطق الصحيح للحركات العربية لا بد أن يكون بتوظيف واضح لجهاز النطق. ولا سيما الفكان والشفتان وملتقاهما يمينا وشمالا. لأن أسماء هذه الحركات في أصلها حركات هذه الأعضاء في أثناء التلفظ. وقد دلت تسمية العرب لها بهذه الأسماء على أنهم كانوا يحركون هذه الأعضاء بطريقة واضحة تتميز بها كل حركة. ولم يكونوا يعتمدون على معامل صوتية أو أحداس ذهنية أو دراسات نظرية. بل كانت وسيلتهم الملاحظة الدقيقة لأوضاع أعضاء النطق عند إصدار الصوت. وقد تقدم توثيق ذلك عنهم.

وبناءً على هذا توصل البحث إلى عدم دقة مَنْ بنى وصفه لهذه الحركات على قياس صوت الحنجرة والوترين مكيفا بحركات اللسان. دون إشراك ملحوظ للفكين والشفتين. كما بين البحث أن الدراسة المعملية لا ينبغي الركون إلى نتائجها ما لم تعتمد المعايير العلمية الدقيقة التي تضمن الأصالة والموضوعية.

وأختم هذه الدراسة بالشكر الجزيل والدعاء الخالص وفاءً لأخي الدكتور منصور بن محمد الغامدي. الذي أطلعني على بعض التجارب الصوتية التي أعدها معمل الصوتيات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بمدينة الرياض. في هذا المجال.

والله أعلم. وصلى الله وسلم على النبي محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

قائمة بمراجع الدراسة

- أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط١، د ١٤٠٥هـ دار الاعتصام.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى النماس،ط١، ١٤٠٤هـ مطبعة النسر الذهبي .
- أسس علم اللغة لماريوباي، ترجمة أحمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٣.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، عبدالعال سالم مكرم، ط١، ١٤٠٦هـ مؤسسة الرسالة، بيروت .
- الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى، لعبد المعطي نمر موسى، ط١، دار الكندي، الأردن.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد لحسين الفتلي، ط١، د ١٤٠٥هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.
- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن، دمشق ١٣٩٠هـ.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط د، ١٤٠٦هـ دار النفائس، بيروت .
- البغداديات = المسائل البغدادية
- التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، ط١، ١٤٢١هـ دار عمار عمان .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، ط١، ١٤١٨هـ دار القلم دمشق .
- التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) للدكتور سلمان حسن العاني، ط١، ١٤٠٣هـ جدة .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض بن حمد القوزي ط١، د١٤١٦/١٤١١هـ الرياض.
- التفسير الكبير لفخر الدين الرازي،ط١، ١٤١١هـ دار الكتب العلمية بيروت.
- تلقين المتعلم من النحو، لابن قتيبة، تحقيق عبد الله الناصر،ط١، ١٤١٣هـ المكتب الإسلامي، بيروت.
- التمهيد في معرفة التجويد لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، تحقيق غانم قدوري حمد، ط١، ١٤٢٠هـ دار العمار .
- تهذيب اللغة = معجم تهذيب اللغة.
- التواصل اللساني = مجلة التواصل اللساني.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق فائز زكي، ط١، ١٤٢٣هـ دار السلام، القاهرة.

- جهد المقل للعلامة محمد ساجقلي،تحقيق سالم قدوري الحمد. ط١٤٢٢،١هـ الأردن.
- الحدود في الأصول لابن فورَك. تحقيق محمد السليماني. ط١. ١٩٩٩. دار الغرب الإسلامي.
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي . بيروت.
- دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن لصلاح الدين صالح حسين،ط١. ١٤٠٥هـ دار العلوم، الرياض السعودية
- دراسة السمع والكلام. لسعد مصلوح. ط١. ١٤٢٠هـ عالم الكتب. القاهرة.
- دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر ط / ١٤١١هـ عالم الكتب . القاهرة.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق أحمد حسن فرحات. ط٢. ١٤٠٤هـ دار عمان . الأردن.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح ابن جني. تحقيق حسن هنداوي. ط١. ١٤٠٥هـ دار القلم. دمشق .
- السماع الطبيعي لابن سينا. تحقيق جعفر آل ياسين. ط١. ١٤١٧هـ دار المناهل. بيروت.
- سيبويه = الكتاب.
- شرح ألفية ابن معطي للقواس الموصلي. تحقيق علي موسى الشوملي. ط١. ١٤٠٥هـ الرياض.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق حسن بن محمد حفظي، ويحيى بشير مصري. ط١. ١٤١٤هـ جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض .
- شرح السيرافي = شرح كتاب سيبويه
- شرح الكافية للرضي = شرح الرضي لكافية ابن الحاجب .
- شرح اللمع في النحو للقاسم بن محمد الضرير. تحقيق رجب عثمان محمد. ط١. ١٤٢٠هـ مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- شرح اللمع للأصفهاني. تحقيق إبراهيم أبو عباة. ط١. ١٤١٠هـ جامعة الإمام بالرياض .
- شرح المفصل لابن يعيش. تحقيق أحمد السيد سيد أحمد. ط المكتبة التوفيقية. القاهرة
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإسترآبادي. تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد.ط دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢هـ.
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون القيسي القرطبي. تحقيق عبد ربه عبد اللطيف. ط١. ١٤٠٤هـ مطبعة حسان. القاهرة.

- شرح كتاب سيبويه للإمام أبي الفضل الصفار البطليوسي، تحقيق معيض العوفي، ط١، ١٤١٩هـ دار المآثر، المدينة النبوية.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب وصاحبيه، ط/الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦.
- علم الأصوات لبرتيل مالمبرج ترجمة عبد الصبور شاهين، نشر مكتبة الشباب .
- علم الأصوات لكمال بشر، ط٢٠٠٠م، دار غريب، القاهرة .
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي لمحمد السعران، طبعة دار النهضة، بيروت.
- العين = معجم العين .
- كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني، ط١، ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية، بيروت.
- كتاب النفس لأرسطوطاليس،ترجمة أحمد فؤاد الأهواني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون،ط٢، ١٤٠٢هـ دار الجيل، مصر
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق هادي الهلالي، ط١، ١٤٢٣هـ دار عمار، الأردن.
- اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان،ط:١٤٢١، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، ط٢، ١٤٠٥هـ عالم الكتب، بيروت.
- مجلة التواصل اللساني المجلد السادس، العددان : الأول والثاني ١٤١٥هـ
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، ط١، ١٤٣١هـ دار عمار، الأردن.
- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني، تحقيق عزة حسن، ط٢، ١٤٠٧هـ دار الفكر، دمشق.
- مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام (إرنست بولجرام)، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب ١٤٢٢هـ
- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، ط مطبعة العاني ببغداد .
- مصطلحات النحو الكوفي للدكتور عبد الله الخثران، ط١، ١٤١١هـ، هجر، مصر .
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، ط٢، ١٩٨٠م، عالم الكتب بيروت .
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى محمود، ط١، ١٤١١هـ مطبعة المدني، مصر .

- معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. ط دار ومكتبة الهلال .
- معجم علم الأصوات للخولي . ط: ١٩٩٨. دار الفلاح . الأردن .
- معيار العلم في المنطق. للغزالي. تحقيق أحمد شمس الدين. ط١. ١٤١٠. دار الكتب العلمية. بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق كاظم بحر المرجان. من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م .
- المقتضب لأبي العباس المبرد. تحقيق عبد الخالق عضيمة. ط١. القاهرة ١٣٩٩هـ مصر .
- مقدمة لدراسة اللغة لحلمي خليل. دار المعرفة الجامعية ١٩٩٧. القاهرة.
- المنح الفكرية. للعلامة ملا علي القاري. ط١. ١٤٢٤هـ. دار المنهاج بالقاهرة.
- المنهج الصوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين. ط١. ١٤٠٠. مؤسسة الرسالة . بيروت.
- الموضح في التجويد للإمام عبد الوهاب القرطبي. تحقيق غانم قدوري الحمد. ط١. ١٤٢١هـ. دار عمار. الأردن .
- نتائج الفكر في النحو. لأبي القاسم السهيلي تحقيق عادل أحمد، و علي محمد، ط١. ١٤١٢هـ دار الكتب العلمية. بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق عبد السلام محمد هارو. وعبد العال سالم مكرم. ط ١٤١٣هـ. مؤسسة الرسالة. بيروت .
- الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي. تحقيق عبد الكريم خليفة. من منشورات الجامعة الأردنية .
- Mansour Alghamdi :Analysis, Synthesis and Perception of Voicing in Arabic. P:144-145. Al-toubah bookshop. jareer St.-Riyadh .

* * *